



سُبُل عيش اللاجئين السوريين
تأثير التشريعات المقيدة تدريجياً والإجراءات غير النظامية
على حياة السوريين اليومية

سُبُل عيش اللاجئين السوريين
تأثير التشريعات المقيدة تدريجياً والإجراءات غير النظامية
على حياة السوريين اليومية

ملخص

الكلمات المفتاحية

سوريا
لاجئون
عمل
سبيل العيش
التعهد بعدم العمل

يتفحص هذا التقرير كلاً من التطور التاريخي والوضع الراهن للسوريين العاملين في لبنان من خلال تحليل السياسات التي وضعتها الحكومة اللبنانية وطبقتها. وفي حين لا يُعدّ هذا التقرير تقييماً لهذه السياسات، لكنّه يستقصي مع ذلك تأثيراتها على ظروف عمل السوريين وسُبل عيشهم. في هذا السياق، يركّز هذا التقرير خصوصاً على نشوء دينامياتٍ لتزايد الإجراءات غير النظامية والاستغلال والتبعية.

٠٤	١	مقدمة
٠٦	٢	تواريخ متشابكة
٠٦	٢.١	تاريخ الهجرة السورية إلى لبنان
٠٨	٢.٢	الاتفاقات الثنائية وتأثيرها في سوق العمل اللبناني
١١	٣	الإطار القانوني الجديد المنظم لليد العاملة السورية بعد العام ٢٠١٥
١٣	٤	الديناميات الناجمة عن الإطار القانوني الجديد
١٣	٤.١	التحديات الملازمة للإطار التنظيمي الجديد
١٨	٤.٢	نتائج عكسية: تزايد الإجراءات غير النظامية وغير القانونية
٢٠	٤.٣	تبعية متزايدة
٢٤	٤.٤	ظروف العمل القاسية وغير المستقرة
٢٥	٤.٥	ديناميات ضمنية وناجمة
٣١	٥	خاتمة

شكر وتقدير

يوّد فريق دعم لبنان التقدّم بالشكر للمحاورين الذين ساهموا في هذا البحث وشاطرونا تجاربهم. كما أنّنا ممتنون للمشاركين في الطاولة المستديرة، المنظمة في تموز/يوليو ٢٠١٦ بهدف مناقشة النتائج الأولية، لنقاشهم وملاحظاتهم المتّبصرة. نوّد بصوريّة خاصّة تقديم الشكر لجورج غالي وفادي حليسيو لملاحظتهما وتعليقاتهما.

فريق العمل

مسؤولة البحث

أمريشا جاغاراتاسينغ

باحثون مساعدون

محمد بلكة وشارلوت بيلتر

التحرير

مورييل ن. فهورجي

باحثة مشاركة

ميرييام يونس

مديرة المنشورات

ليا بيمين

مديرة الأبحاث

ماري نويل أبي ياغي

تصميم وتخطيط

نايلا يحيى

تعبّر الآراء الواردة في هذا المنشور عن وجهة نظر المؤلّفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مركز دعم لبنان وشركائه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز دعم لبنان.

”فُضِّل أن نعود ونموت بكرامة، بدلاً من عيش هذه الحياة البائسة“^١

بينما شكَّلت بعض البلدان المجاورة لسوريا ”حاجزاً منيعاً للهجرة السورية“^٢، اعتمد لبنان لعقودٍ من الزمن سياسة الباب المفتوح تجاه دخول السوريين. كانت الحدود المفتوحة نتيجةً لمسارات الهجرة سعياً للشغل بين سوريا ولبنان، وقد حدَّتها سلسلة من الاتفاقات الثنائية الموقَّعة بين البلدين كما سنرى في هذا التقرير. لقد أفضت الحدود المفتوحة في نهاية المطاف إلى هجرةٍ سوريِّ كبيرةٍ وغير منظمَّةٍ إلى لبنان في العقود المنصرمة^٣. ومنذ بداية النزاع السوري في العام ٢٠١١ وتدفُّق اللاجئين الناجم عنه، ارتفع العدد المقدَّر للسوريين الموجودين في لبنان من ثلاثمئة ألف إلى قرابة ١,١ مليون سوري في العام ٢٠١٦، وهو رقمٌ يمثِّل أكثر من ربع عدد السكان اللبنانيين المضيفين^٤.

وعلى الرغم من أنَّ للاقتصاد اللبناني تاريخاً طويلاً من الاعتماد على العملة الأجنبية - لاسيما السورية منها، إلا أنَّ التدفق الهائل للاجئين منذ العام ٢٠١١ أثار بصورةٍ ملحوظةٍ في سوق العمل اللبناني. قبل الأزمة السورية، كانت ظروف سوق العمل كالحقبة أصلاً في لبنان^٥، ولم يكن بوسعه استيعاب عمالٍ جدد^٦، لكنَّ الأزمة السورية فاقت المشكلات^٧.

في هذا السياق، اعتمدت الحكومة اللبنانية مجموعةً من القيود والسياسات اعتباراً من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بهدف الحدِّ من الوجود السوري في لبنان والتحكُّم به، إضافةً إلى حماية العمالة اللبنانية. يسعى هذا التقرير لتقديم تحليلٍ لهذه السياسات من خلال النظر إلى نشوئها التاريخي، إضافةً إلى ما تحمله من تداعياتٍ بالنسبة إلى اللاجئين السوريين. في الحقيقة، وقَّرت المفوضية العليا للاجئين في لبنان، وهي الوكالة الرائدة المعنية بحماية اللاجئين السوريين ودعمهم، الوسائل الأساسية للعيش. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأرقام إلى أنَّ تلك المخصصات الأساسية غير كافيةٍ لتلبية النفقات اليومية. فضلاً عن أنَّ عدداً متزايداً من اللاجئين لا يُسجَّل^٨. لقد أفضى العاملان معاً إلى بحثٍ عددٍ متزايدٍ من السوريين عن وسائل عيشٍ أخرى لضمان سُبل عيشهم. ولهذا، يسعى هذا التقرير لتسليط الضوء على التحدّيات التي يواجهها اللاجئون السوريون لضمان سُبل عيشهم. هذا التقرير هو التقرير الثاني في سلسلةٍ تسعى إلى تحليل تأثير سياسات الحكومة اللبنانية في حياة اللاجئين السوريين اليومية.

منهجية البحث

يستند هذا التقرير إلى بحثٍ مكتبي وعملي ميداني. يتألَّف العمل الميداني من إجمالي ٢١ مقابلةً مع لاجئين سوريين، أُجريت بين شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠١٦. استخدم ’دعم لبنان‘ شبكته الواسعة من العاملين وأرباب العمل والفنانين واللاجئين السوريين العاطلين عن العمل أو العاملين والخبراء الاقتصاديين والإنسانيين ونشطاء المجتمع المدني والعاملين في المنظمات غير الحكومية لتحديد المتأثرين بسياسة العمل، ومدى تأثرهم بها. اتبعت المقابلات

١ مقابلة مع سورية، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

٢ جون شالكرافت، القفص غير المرئي: العمال السوريون المهاجرون في لبنان، ستانفورد، مطبوعات جامعة ستانفورد، ٢٠٠٩.

٣ منظمة العمل الدولية، ”نحو عملٍ لائقٍ في لبنان: قضايا وتحديات في ضوء أزمة اللاجئين السوريين“، ٢٠١٥، ص. ٣٣-٣٤، متاح على الرابط: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_374826.pdf.

٤ المفوضية الأوروبية، المساعدة الإنسانية والحماية المدنية، ”لبنان: الأزمة السورية“، متاح على الرابط: http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/lebanon_syrian_crisis_en.pdf [آخر دخول بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠١٦].

٥ ذلك بسبب أنَّ النفقات الحكومية تزايدت بسرعة، علماً بأنَّ الدولة اللبنانية أبقت على معايير منخفضة إلى حدِّ ما في ما يخصَّ الخدمات الاجتماعية والعامة التي يقدمها بصورة أساسية القطاع الخاص بدلاً من الدولة (دعم لبنان، ”سياق النزاع في بيروت: المسألة الاجتماعية ودورات التعبئة وتأمين المدينة“، بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٥، ص. ١٢، متاح على الرابط: cskc.daleel-madani.org/sites/default/files/resources/ls-car-nov2015-beirut_0.pdf [آخر دخول بتاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦]). من المتوقع ازدياد النفقات الحكومية بمقدار ١,١ مليار دولار (البنك الدولي، ”تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري“، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠١٣، ص. ١، متاح على الرابط: <http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf> [آخر دخول بتاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦])، من أجل تلبية تزايد الطلب على الخدمات العامة، ومن ضمنها [...] الكهرباء، وإمدادات المياه، ومعالجة النفايات الصلبة، والنقل (منظمة العمل الدولية، ”تقييم تأثير اللاجئين السوريين في لبنان وملفات تشغيلهم“، بيروت، للكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠١٤، ص. ٣٤). في الوقت عينه، انخفض تدفق إيرادات لبنان بمقدار ١,٥ مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب انخفاض عدد الاستثمارات الخاصة وتضخُّم العجز التجاري بعد إغلاق الحدود السورية. طريق العبور المؤقت الوحيد للبنان، علاوةً على ذلك، تراجع قطاعا السياحة والعقارات: القطاعان الأكثر أهمية والأسرع تأثراً بأحداث الأزمة. فضلاً عن أنَّ معدَّل العمالة لم يرتفع بنباتٍ مجاري ثبات ارتفاع [مؤشرات] الاقتصاد اللبناني، ولاسيما إن أخذنا بالحسبان أنَّ الزيادة المتواضعة في معدَّل العمالة طالت أساساً مجالات العمل الأقل إنتاجية. وكانت لذلك عواقب مهتمة على الاقتصاد اللبناني.

٦ دانييل شحادة، ”تأثير النزوح الجماعي السوري في سوق العمل اللبناني“، بيروت، جامعة القديس يوسف (كلية إدارة الأعمال)، ٢٠١٥، ص. ١٣، متاح على الرابط: <http://www.fgm.usj.edu.lb/pdf/a1815.pdf> [آخر دخول بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٦].

٧ ذلك أنَّ النمو الاقتصادي تراجع ”من حوالي ٨ بالمئة سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ إلى ٣ بالمئة في العام ٢٠١١ وإلى ٢ بالمئة في العام ٢٠١٢ (منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٤، ص. ٣٤) وإلى ١,٥ بالمئة في العام ٢٠١٣ (مؤسسة التدريب الأوروبية، ”سوق العمل وسياسة التشغيل في لبنان“، تورينو، مؤسسة التدريب الأوروبية، ٢٠١٥، ص. ٧-٥، متاح على الرابط: [http://www.etf.europa.eu/webatf.nsf/0/33A1850E6A358308C1257DFF005942FE/\\$file/Employment%20policies_Lebanon.pdf](http://www.etf.europa.eu/webatf.nsf/0/33A1850E6A358308C1257DFF005942FE/$file/Employment%20policies_Lebanon.pdf) [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦]). علاوةً على ذلك، توقع البنك الدولي أنَّ الأزمة ستدفع بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ عدداً يقدر بـ ١٧٠ ألف لبناني إلى ما دون خط الفقر الذي يعادل ٣,٨٤ دولاراً أمريكياً للفرد في اليوم وتخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدَّل ٢,٩ نقطة مئوية سنوياً (مؤسسة التدريب الأوروبية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٦؛ البنك الدولي، مرجع سابق، ٢٠١٣، ص. ٢؛ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٤، ص. ٣٨).

٨ دعم لبنان، ”الإجراءات المنظَّمة غير النظامية وآليات المسمرة والأوضاع غير القانونية: تأثير سياسات الدولة اللبنانية في حياة اللاجئين السوريين اليومية“، بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٦.

كافّة دليلًا شبه منظمٍ لإجراء المقابلات ولم يقدّم 'دعم لبنان' أيّ محفزات. كذلك، أبدى جميع المحاورين موافقةً شفهيّةً مسبقةً على المشاركة وضمن لهم الإبقاء على سرّيّة هويّاتهم ما لم يوافق المقابّلون صراحةً على الاستخدام العلني لأسمائهم. أُجريت معظم المقابلات شخصياً في بيروت ومناطق لبنانية أخرى. كما أنّ معظمها أُجري ضمن جلساتٍ خاصّةٍ وباللغة العربية؛ كما أُجري بعضها أحياناً باللّغة الإنكليزية. تألّفت مجموعة محاورينا من سورّيّين رجالٍ ونساء، تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والستين. وقد نوقشت النتائج الأولى لهذه الدراسة في اجتماعٍ للمعنيين المتعدّدين في شهر تموز/يوليو ٢٠١٦، وأدرجت الملاحظات في التحليل.

- ٩ انظر: جون شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٢٠.
- ١٠ يمكن تتبع آثار الهجرة المبكرة وصولاً إلى تسعينيات القرن التاسع عشر. فمع إنشاء ميناء بيروت الجديد في العام ١٨٩٤ وتشييد السكّة الحديدية والطريق بين بيروت ودمشق، إضافة إلى التفاعلات المتزايدة مع أوروبا، أصبحت بيروت تدريجياً عقدة التجارة في الشرق الأوسط. انظر: إليزابيت بيكار، لبنان وسوريا، أجناب حميمون، آزل، آكت سود، ٢٠١٦، ص. ٤٠.
- ١١ في وقت ما، جاء أكثر من مليون رجل سوري إلى لبنان سنوياً. انظر: شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٥٥.
- ١٢ "بصورة طوعية" بمعنى أنّ العمال السوريين لم يكونوا عبيداً أو لاجئين. لقد اختاروا الهجرة محض إرادتهم على الرغم من أنّ الضرورة (المالية) قد تكون دافعهم. انظر: شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٧٨.
- ١٣ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ١١؛ دعم لبنان، "الإجراءات المنظمة غير النظامية وآليات السمسة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ٧.
- ١٤ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ١٥؛ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٨.
- ١٥ بين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٠، استثمروا قرابة خمسمئة مليون ليرة لبنانية في العقارات والمصارف والاستيراد بصورة رئيسية، مساهمين في النمو الاقتصادي الملحوظ لهذه القطاعات. علاوةً على ذلك، منح هؤلاء المهاجرون الجدد، بانطلاقهم من النظام الحماي في سوريا إلى لبنان اللبيري، خصوصاً بسبب استعدادهم لتحمل المخاطر المالية؛ لقد صاروا معروفين بوصفهم "رأسمالين مثقفين". أمّا بين العامين ١٩٦٣ و١٩٦٩، فقد تضاعف عدد السوريين الموجودين في لبنان إلى حدّ أنّه في العام ١٩٧١ كان ٢٣ مديراً من مديري المصارف السبعين في لبنان من أصل سوري. وقد اكتسب كثيرٌ منهم الجنسية اللبنانية في خمسينيات القرن العشرين بفضل تساهل الرئيس شمعون. انظر: بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ١٤٠.
- ١٦ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٧٨.
- ١٧ المرجع عينه، ص. ١٦. في الوقت عينه، ومع الإصلاحات الزراعية وتأميم المصارف والشركات والتجارة التي أجراها حزب البعث الحاكم في ستينيات القرن العشرين، نقل سوريون كثيرٌ من الطبقة الاجتماعية لأصحاب الأعمال الحرة السوريين أعمالهم وأسرههم إلى بيروت واستثمروا أموالهم في المصارف والعقارات. وبين العامين ١٩٥٨ و١٩٧٠ استثمروا قرابة خمسمئة مليون ليرة لبنانية في المصارف والعقارات والاستيراد بصورة رئيسية، وساهموا بالتالي في النمو الاقتصادي الملحوظ لهذه القطاعات. انظر: بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ١٤٠.
- ١٨ المرجع عينه، ص. ٦٤-٦٣.

بما أنّ لبنان وسوريا بلدان متجاوران، فقد تشابكت تاريخياً سياساتهما واقتصاداهما وثقافتهما إلى حدٍ بعيد. لم يمنع الاستقلال، الذي أُحرز في نهاية الانتداب الفرنسي في العامين ١٩٤٣ و١٩٤٦ على التوالي، مواطني البلدين من التنقل ذهاباً وإياباً بينهما. لليد العاملة السورية في لبنان على وجه الخصوص تاريخٌ طويلٌ وواسع. ففي حين قامت الطبقة العليا من السوريين بالاستثمار في الأعمال المربحة في لبنان، عمل السوريون من الطبقة الدنيا تقليدياً في هياكل غير رسميةٍ ومنخفضة الأجر وامتدنية المهارات وامتدنية الحماية. أمّا ظروف العمل والإقامة المزدهرة إلى حدٍ ما في لبنان، مقترنةً بـ"القواسم الثقافية المشتركة، والروابط التاريخية، واللغة، والتقاليد، وحتى الانتساب العائلي الحقيقي"، فقد شجعت المهاجرين السوريين على الاستقرار في لبنان.^٩

٢٠١ تاريخ الهجرة السورية إلى لبنان

بدأت موجة الهجرة الاقتصادية الأولى من سوريا إلى لبنان في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، بعد أن أُحرز البلدان استقلالهما^{١٠}. غادر سوريا مئات ألوف الرجال السوريين سنوياً^{١١} - حذت حذوهم نساء كثيرات في نهاية المطاف - بصورة طوعية^{١٢} بحثاً عن فرص اقتصادية في لبنان، ولاسيّما في البقاع وعاكراً وجنوب لبنان^{١٣}. آنذاك، كان لبنان بؤرةً ثقافيةً وفكريةً والأكثر أهميةً بؤرةً اقتصادية، وكثيراً ما أُطلقت عليه تسمية "سويسرا الشرق الأوسط"^{١٤}. ومع النمو الاقتصادي السريع لبيروت وبناء ميناءٍ جديدٍ أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت بيروت المركز الرئيسي للتجارة في المنطقة.

بعد أن قام حزب البعث الحاكم [في سوريا] بالإصلاحات الزراعية وتأميم المصارف والشركات والتجارة في ستينيات القرن العشرين، تجاوز سوريون كثيرٌ من الطبقة الاجتماعية للمشتغلين بالأعمال الحرة الموسرين دمشق ونقلوا أعمالهم وأسرههم إلى بيروت واستثمروا أموالهم في المصارف والعقارات، جالبيين معهم رأسمالاً سورياً إلى لبنان^{١٥}. فضلاً عن ذلك، تهاوت الليرة السورية بين خمسينيات القرن العشرين ومطلع سبعينياته بحوالي ٤٠ بالمئة مقارنةً بقيمة الليرة اللبنانية^{١٦}. ولهذا السبب، اعتزم المهاجرون السوريون من الطبقة الدنيا والطبقة المتوسطة الدنيا جني المال في لبنان، "للعودة إلى بيوتهم بمراد متزايدة"^{١٧}. عملت الغالبية العظمى من المهاجرين السوريين إلى لبنان في وظائف موسميّة ضئيلة الأجر ولا تتطلب مهارة، ووظائف مزرية أساساً كأعمال البناء أو الزراعة أو الصناعة^{١٨}.

في تسعينيات القرن العشرين، فقد لبنان معظم بهائه، إذ كان يعاني من عواقب حربه الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً غير أنّ ذلك لم يمنع موجةً ثانيةً من الهجرة السورية إليه. في المقام الأول، وجدت تحالفات الأعمال الحرّة التي ساندت سياسات نظام البعث في دمشق فرصاً استثماريةً في لبنان ما بعد الحرب. ومع استقرارها في لبنان، تدفّق رأس المال السوري إليه على نحو ملحوظ، ولاسيّما من خلال شركات الهاتف المحمول ومشاريع إعادة الإعمار^{١٩}، ما صاغ وعزّز

١٩ باسل صلوخ، "سوريا ولبنان، أخوة متبدلة"، مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والعلوم، ٢٠٠٥، ص. ٢، متاح على الرابط: <http://www.merip.org/mer/mer236/syria-lebanon-brotherhood-transformed?&sa=U&ei=3skcVM3eMKfMyAP6rIDwCA&ved=0CFEQFJAJ&usq=AFQJCNFKieMpC2zshD70HGIZRJOBXE76Q> [آخر دخول بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٢٠ بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ١٣٥.

٢١ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ١٧.

٢٢ أثناء حرب السنين للعام ١٩٧٥ والتي كانت بمثابة شرارة اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، قُدِّر عدد اللاجئين اللبنانيين في سوريا بحوالي خمسمئة ألف لاجئ. ولأن الأسر كانت منتشرة تاريخياً، سعى بعض اللبنانيين إلى اللجوء في سوريا عند "سرههم"، حتى لو لم يلتقوا بهم من قبل. يمكن أن نعدّ من بين هؤلاء اللاجئين من المهاجرين السوريين لأسباب اقتصادية عدداً مقلّ اكتشفوا في ذلك الوقت قوة الروابط بين "وطنهم" ولبنان. انظر: بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٧٧.

٢٣ "اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي"، المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩١، متاح على الرابط: http://www.syrleb.org/docs/agreements/03SOCIAL_ECONOMICeng.pdf

[آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦]. لا بدّ من ملاحظة أنّ الاقتصاد اللبناني عانى من الوجود السوري. فقد استخدمت سوريا لبنان كقناة خلفي لتصدير المنتجات السورية من دون دفع الرسوم الجمركية وفرض رسوم ثابتة على شاحنات النقل والمطالبة الشركات العامة والخاصة بدفع رسوم. قُدِّر إجمالي الخسارات اللبنانية أثناء الاحتلال بما يقارب ٢٧ مليار دولار أمريكي. انظر: صلوخ، مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص. ٢.

٢٤ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٨١-٨٢.

٢٥ منظمة ألف (تحرك من أجل حقوق الإنسان) وباكس، "محاصرون في لبنان. وضع أمن البشر وحقوق الإنسان للقلق للاجئين السوريين في لبنان"، ٢٠١٦، ص. ١٨، متاح على الرابط: <http://www.paxforpeace.nl/stay-informed/news/trapped-in-lebanon-syrian-refugees-in-lebanon> [آخر دخول في العام ٢٠١٦].

٢٦ منظمة العمل الدولية، "ترجمة شاملة لقانون العمل اللبناني"، بيروت، مكتب التوثيق اللبناني والعربي، ٢٠١٠، متاح على الرابط: <http://www.ilo.org/dyn/travail/docs/710/Labour%20Code%20of%202023%20September%201946%20as%20amended.Publication%202010.pdf> [آخر دخول بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦].

٢٧ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٨٣.

٢٨ المرجع عينه.

٢٩ في الواقع، لا يتمتّع معظم العمال اللبنانيين بأي نوع من التغطية من نظام الضمان الاجتماعي الرسمي. انظر: ماري نويل أبي ياغي، "الحماية الاجتماعية في لبنان: بين الإحسان والسياسات"، بيروت، الراصد العربي، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ٢٠١٤، ص. ١٩١، متاح على الرابط: <http://www.academia.edu/11014163/-Social-Protection-in-Lebanon-between-charity-and-politics-in-Arab-Watch-Arab-NGO-Network-for-Development-December-2014.-Arabic> [آخر دخول بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٦].

العلاقات بين الطبقات الاجتماعية العليا في كلا البلدين^{٢٠}. وعلى نحو مشابه، عبّد سوق إعادة إعمار ما بعد الحرب الدرب أمام فرص العمل لمئات آلاف السوريين من الطبقتين الدنيا والمتوسطة الدنيا. تقلّد هؤلاء العمّال السوريون وضعاً اجتماعياً متدنّياً وعملوا في ظروف عمل قاسية، الحماية فيها قليلة أو منعدمة^{٢١}. لكن وعلى الرغم من وضع السوريين المزري، فهم يواصلون الاستقرار في لبنان إلى يومنا هذا.

يمكن اقتفاء أثر أحد تفسيرات الوجود السوري المديد في لبنان بالعودة إلى وجود الجيش السوري في لبنان بين العامين ١٩٧٦ و٢٠٠٥. ففي شهر أيار/مايو ١٩٩٢، جرى إضفاء الطابع المؤسسي على آليّة ناظميّة للسياسة الأمنية والخارجية بين سوريا ولبنان: "معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق". في ضوء هذه المعاهدة، وقّع المجلس الأعلى السوري اللبناني اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي^{٢٣} الذي نظّم العلاقات بين الدولتين أثناء الاحتلال السوري للبنان. نتيجة ذلك، كان وجود السوريين في سوق العمل اللبناني كبيراً.

إضافةً إلى المعاهدة، لم يُبَنَّ الاقتصاد اللبناني الليبرالي الموجه للخارج على العمال الأجانب زهيدي الأجر وذوي الإنتاجية المرتفعة فحسب، بل اعتمد كذلك عليهم. وعلى الرغم من أنّ ثلث قوة العمل اللبنانية تقريباً كان "أساساً من الفقراء وغير المتعلمين ومن المنخرطين بالعمل المؤقت غير الماهر أو شبه الماهر"^{٢٤}، فقد جرى التعاقد مع السوريين على حساب اللبنانيين. السبب الرئيسي في ذلك أنّ السوريين يمكن أن يقبلوا أجوراً تقلّ عن أجور زملائهم اللبنانيين بمعدل ٤٠ بالمئة^{٢٥} - ذلك لأنّ السوريين العاملين في قطاع الزراعة الذي يستضيف تقليدياً الأعداد الأكبر من العمال السوريين مستبعدون من قانون العمل اللبناني، وهو القانون الرائد الذي يُجمل حماية اليد العاملة (ومن ضمنها الحد الأدنى للأجور) على الأراضي اللبنانية بالنسبة إلى المواطنين والأجانب^{٢٦}.

وفي المقام الثاني، كان المال المكتسب يحوّل إلى سوريا حيث التكاليف أخفض^{٢٧}، وبالتالي حيث تكون لأجورهم المنخفضة قيمة أكبر بصورة ملحوظة بالنسبة إليهم من قيمتها بالنسبة إلى اللبنانيين، ولأنّ احتمال أن يحتجّوا كان أقل. وعلى الرغم من أنّ النفقات اليومية في لبنان كانت أعلى بصورة ملحوظة، فقد ظلّت التكاليف في حدودها الدنيا لأنّ السوريين يميلون للعيش معاً، ما بين خمسة إلى ستة أشخاص في غرفة واحدة، أو في "مدن الصفيح المحيطة ببيروت، في مساكن بائسة مصنوعة من الصناديق الخشبية القديمة وعلب الكرتون المشمّعة والصفائح المعدنية"^{٢٨}.

أمّا السبب الثالث لاستخدام السوريين على حساب اللبنانيين، فهو أنّ أرباب العمل كانوا ملزمين بعد العام ١٩٦٣ - من حيث المبدأ^{٢٩} - بتسجيل العاملين اللبنانيين في نظام الضمان الاجتماعي المنشأ حديثاً والذي يحمي العاملين من [عواقب] المرض وفقدان الوظيفة والتقاعد والحوادث، وما شابه. بالنسبة إلى السوريين، لم يكن تصريح العمل أو عقد العمل ضرورياً، ناهيك بالحماية الاجتماعية. علاوةً

- ٣٠ شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٧٩.
- ٣١ صلّوخ، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٢.
- ٣٢ بيكار، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٢٣٤.
- ٣٣ "الاتفاق الثنائي لتنظيم انتقال الأشخاص ونقل البضائع"، المادة الثانية، المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩١، متاح على الرابط: <http://www.syrialeb.org/docs/agreements/05PERSONS-GOODSeng.pdf>.
- ٣٤ المادة الأولى من "اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي"، المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩١، متاح على الرابط: <http://www.syrialeb.org/docs/agreements/03SOCIAL-ECONOMIEng.pdf>.
- ٣٥ وفقاً لبعضهم، كانت الاتفاقية الثنائية المتعلقة بالعمل لصالح سوريا وحدها، وذلك لوجود عدد كبير من العمال السوريين يعملون في لبنان، بينما يوجد عدد قليل [من اللبنانيين] يعملون في سوريا". انظر: شالكرافت، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص. ٨٦.
- ٣٦ كريستوف ديفيد واينمان، جانيث غولكيه. رُحيم، ندى ملكي، "تحليل سوق العمل والتشغيل"، لبنان، الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠١٦، ص. ٢٦، متاح على الرابط: <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11220> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦].
- ٣٧ من الجدير بالملاحظة تسليط الضوء على أنّه غالباً ما يأتي التشغيل غير النظامي، كما في الهياكل غير الرسمية الأخرى، لصالح أصحاب العمل الذين لا يلزمون/يجبرون على دفع الضرائب المرتبطة بموظفيهم.
- ٣٨ هيومن رايتس ووتش، "أريد فقط أن أعمل كإنسانة"، كيف تسهّل شروط الإقامة في لبنان الإساءة إلى اللاجئين السوريين"، ٢٠١٦، ص. ٢٣، متاح على الرابط: <https://www.hrw.org/report/2016/01/12/i-just-wanted-be-treated-person/how-lebanons-residency-rules-facilitate-abuse> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

على ذلك، بات السوريون مشهورين بقدرتهم على التكيف وعلى القيام بالعمل المجهد. نتيجةً لذلك، سُجّعت اليد العاملة السورية المنخفضة الأجر وغير المنظمة لأنّ استخدامها كان يتضمّن تكاليف منخفضة وأعمالاً ورقيةً أقلّ بالنسبة إلى أرباب العمل. دُكر في العام ١٩٧٢ أنّ العمال السوريين في لبنان "يشكّلون على الأقلّ ٩٠ بالمئة من العمال اليدويين وقاربة ٧٠ بالمئة من اليد العاملة الأكثر مهارة"^{٣١}. وعلى الرغم من أنّ السوريين كانوا ملزمين رسمياً بدفع رسوم التسجيل والضرائب، إلا أنّ وزارة العمل، المؤلفة بغالبيتها من الموالين لسوريا، كانت تغصّ الطرف^{٣١}.

كما أنّ عاملاً آخر قد يُنسب إلى استقرار السوريين المديد في لبنان، هو أنّه في نهاية فترة الانتداب واستجابةً للعديد من الأزمات الاقتصادية والتطوّرات السياسية، انتشرت أسرٌ كثيرةٌ وهاجرت إلى عدّة مناطق في المشرق، ما أدّى في كثيرٍ من الأحيان إلى بناء تضامٍ وشبكاتٍ متينةٍ ما وراء الحدود^{٣٢}.

٢.٢ الاتفاقات الثنائية وتأثيرها في سوق العمل اللبناني

بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، رشّدت في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ سياسة الحدود المفتوحة لثلاثة اتفاقاتٍ ثنائية لا تزال تحكم حتى الآن وجود العمال السوريين في لبنان. يسعى الاتفاق الثنائي الأول حول تنظيم انتقال الأشخاص ونقل البضائع لتسهيل انتقال الأشخاص ونقل البضائع^{٣٣}. ثانياً يوقّر اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي حرية انتقال الأشخاص، فضلاً عن حرية الإقامة والعمل والتشغيل وممارسة النشاط الاقتصادي^{٣٤}. ثالثاً، تشدّد الاتفاقية الثنائية في مجال العمل على أنّ عمال كلا البلدين سيتمتعون بمعاملة وحقوق وواجبات الدولة الأخرى وفق القوانين والتنظيمات والتعليمات المطبّقة في كلا البلدين.

تسمح هذه الاتفاقات الثنائية للسوريين المسافرين إلى لبنان بالحصول على تأشيرة عملٍ وإقامةٍ تصدر عند الحدود لمدة ستة شهور، تُجدّد لستة شهورٍ أخرى^{٣٥}. بعد مدة الإثني عشر شهراً المجانية، يستطيع السوريون طلب تصريح إقامةٍ آخر لمدة ستة شهور مقابل مئتي دولار أمريكي.

أدّت سياسة الحدود المفتوحة بين سوريا ولبنان إلى خلق سوق عملٍ حرّة غير تقليدية بين البلدين. وكان السوريون مطالبين بالحصول على تصريحٍ بالعمل لمواصلة العمل في لبنان. خلافاً للأجانب الآخرين، كان بوسع السوريين الحصول على مثل هذا التصريح بكلّية لا تتجاوز ربع الرسوم الأصلية^{٣٦}. وعلى الرغم من أنّ السوريين مطالبون من حيث المبدأ بالحصول على تصريحٍ بالعمل، فعددٌ ضئيل من العمال السوريين تقدّموا بطلبٍ للحصول عليه، لاسيما أنّ معظم العاملين السوريين كانوا لا يزالون عاجزين عن دفع الرسوم المطلوبة بسبب أجورهم المنخفضة^{٣٧}. فضلاً عن ذلك، لم يكن يُقبل إلا عددٌ ضئيلٌ نسبياً من الطلبات المقدّمة^{٣٨}. قد نجد تفسيراً لذلك في حقيقة أنّ الحكومة اللبنانية تعتمد مبدأ تفضيل المواطنين الذي لا

٣٩ يحتاج كل أجنبي يرغب بالعمل في لبنان إلى موافقة مسبقة من وزارة العمل قبل قدومه إلى لبنان. بدايةً، ينبغي على رب العمل اللبناني تقديم عقد مصدق من كاتب العدل إلى الدائرة وشهادة من المؤسسة الوطنية للاستخدام تصف الوظيفة الشاغرة وتثبت عدم وجود أي لبناني مؤهل لممارسة هذا النشاط أو يرغب بممارسته. ثم تتولى وزارة الداخلية عن طريق مديرية الأمن العام مسؤولية إصدار تصريح العمل للعامل الأجنبي كي يدخل إلى لبنان بصورة قانونية. وعلى رب العمل استكمال طلب تصريح العمل في غضون عشرة أيام من وصول المستخدم الأجنبي. في هذه الأثناء، ينبغي على رب العمل نشر إعلان في الصحف المحلية عن الوظيفة الشاغرة. يمنح تصريح العمل في حال عدم استجابة أي لبناني للإعلان. وبخلاف ذلك، ينبغي على رب العمل تعليل تفضيله للعامل الأجنبي. انظر: إليزابيت لونغينيس، ريم هاشم، "العمال الأجانب والحق في العمل وتنظيم الهجرة"، كراسات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ٢٠١٣. متاح على الرابط: <http://ifpo.hypotheses.org/5393>

[آخر دخول بتاريخ ١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦]. وإذا مُنح التصريح (الذي يمكن تجديده لعامين كحد أقصى) بعد مراجعة الملف، ودُفع رسمه (أربعمئة ألف ليرة لبنانية في العام ٢٠١٣)، يمكن بدء عملية التقدم بطلب تصريح الإقامة من الأمن العام. أخيراً، تتوقف تكلفة تصريح العمل على نوع الوظيفة ومستوى التأهيل: التعرف الأخص تخصّص عاملات المنازل، ما قد يفسر وجود مصلحة لدى شركات الخدمات في استقطاب أشخاص مسجلين ضمن هذه الفئة بدلاً من المسجلين في فئة العمال غير المهرة. انظر: استثمر في لبنان، "تصريحات العمل والإقامة"، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، متاح على الرابط: <http://investinlebanon.gov.lb/en/doing-business/starting-a-business/work-residency-permits> [آخر دخول بتاريخ ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٤٠ لونغينيس، هاشم، مرجع سابق، ٢٠١٣.

٤١ مقابلة مع خبير قانوني مقرّب من وزارة العمل، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٦.

٤٢ انظر: لجنة الإنقاذ الدولية، "نظرة عامة على حق اللاجئين بالعمل، الاستجابة للأزمة السورية: لبنان والأردن"، لجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠١٥. في العام ٢٠١٢، بلغ العدد الإجمالي لتصاريح العمل الممنوحة ٦٥٠ تصريحاً، من ضمنها ٢٠٠ عامل جددوا بتصاريح عملهم.

انظر: مشروع تحليل الاحتياجات في سوريا، "الوضع القانوني للأفراد الهاربين من سوريا"، ٢٠١٣، ص. ٤، متاح على الرابط: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal-status-of-individuals-fleeing-syria.pdf>

[آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦]. يمكن رؤية هذا الليل أيضاً في إحصاءات متعلقة بتصاريح العمل صدرت في العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، متاحة في موقع إدارة الإحصاء المركزي في لبنان على الرابط: <http://www.cas.gov.lb/english/eng-bull/fol-pages/permis.html> [آخر دخول بتاريخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٦].

٤٣ أي نقض موظفي وزارة العمل ومحدودية قدراتها التقنية وأخفاض ميزانيتها. لونغينيس، هاشم، مرجع سابق، ٢٠١٣.

٤٤ على الرغم من إلحاح الحكومة مراراً وتكراراً على أن تصاريح العمل ينبغي أن تكون شرطاً مسبقاً للتشغيل، فقد أبدت تساهلاً تجاه من ليس لديهم تصريح عمل وتصريح إقامة، ويمارسون أعمالاً تجارية غير مرخصة في البلد. انظر: الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، "تحليل سوق العمل والتشغيل"، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٣٦.

٤٥ نائلة جعجع، "أزمة لجوء أم أزمة عمالة مهاجرة؟"، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=42> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٤٦ أصدرت وزارة العمل تعميماً في العام ٢٠١٥ ينص على أنه ينبغي على السوريين أيضاً الحصول على تصاريح عمل. وعلى الرغم من ذلك، وبعد ضغط منظمات أرباب العمل، لم يوضع التعميم موضع التنفيذ على الإطلاق. انظر: لونغينيس، هاشم، مرجع سابق، ٢٠١٣.

٤٧ منظمة العمل الدولية، ٢٠١٥، ص. ٣٦.

يسمح بمنح تصريح بالعمل إلا بحالة عدم وجود لبنانيين متقدمين لهذا العمل^{٣٩}. علاوة على ذلك، لا بدّ في النهاية من مصادقة الوزير نفسه على تصاريح العمل. وبالتالي، يمكن أن يتباين عدد التصاريح الممنوحة بناءً على استراتيجيات حماية العمل الخاصة بالوزير^{٤٠}. وكما يوضح خبير قانوني مقرّب من وزارة العمل:

” من الصعوبة لأيّ أجنبي - وليس للسوريين فحسب - الحصول على تصريح عمل في لبنان. فالوظائف التي تعتبر غير مرغوبة بالنسبة إلى اللبنانيين هي وظائف أعمال التنظيف والزراعة والبناء والحراسة. هذه هي أنواع الوظائف التي استخدمها السوريون لتقديم طلبات الحصول على تصاريح عمل. لكن ينبغي على الوزير نفسه التثبّت من كلّ واحدٍ من هذه التصاريح، وهو يرفضها جميعاً تقريباً. الوزير الحالي صارمٌ جداً وهو يناهض عمل السوريين في لبنان، لذلك يأخذ قرار الحدّ من منح الوظائف للأجانب بجديّة كبيرة^{٤١}.

تعود الأرقام التي توضح سياسة لبنان المتعلقة بدخول السوريين القانوني إلى سوق العمل اللبناني إلى ما قبل اندلاع الأزمة السورية إلى العام ٢٠١١. فوفقاً للأرقام الرسمية لدائرة العمال السوريين - وهي دائرة في وزارة العمل معنيّةً بخاصةً بدخول السوريين إلى سوق العمل اللبناني - بلغ العدد الإجمالي للعمال السوريين في لبنان ثلاثمئة ألف عامل على الأقلّ في ذلك الوقت. غير أنّ ٣٩٠ عاملاً سورياً فقط قدّموا طلباتٍ للحصول على تصريح عمل و٥٧١ جددوا بتصاريحهم، أي أنّ نسبة طلب تصريح عمل تعادل ٣,٠ بالمئة^{٤٢}.

تشير السياسات والممارسات المتضاربة المتعلقة بالتشغيل القانوني للسوريين إلى أنّ عدداً كبيراً منهم لم يكونوا قادرين على تسوية وضعهم القانوني، لأنّ تصاريح إقامتهم كانت نتيجةً للاتفاقات الثنائية وليست بغرض بقائهم (المتصل بالعمل). ونتيجةً لذلك، وعلى الرغم من تشديد المحاورين مراراً وتكراراً على أنّ وزارة العمل - على الرغم من مواردها المحدودة^{٤٣} - أظهرت محاولاتٍ لتنظيم السوق، فقد سمحت بظهور سوقٍ غير رسمية وغير نظامية للعمل^{٤٤}. لكنّ السوريين، من وجهة نظرٍ قانونية، كانوا يخرقون الأنظمة الخاصة بالتشغيل القانوني في لبنان من خلال السعي للشغل غير الرسمي^{٤٥}.

هكذا، وبينما كانت إقامة السوريين في لبنان قانونيةً، فإنّ شغلهم كان غير رسمي أساساً^{٤٦}، لاسيما في قطاعي الزراعة والبناء. من المعروف أنّ هذين القطاعين يستقطبان تقليدياً الأعداد الأكبر من السوريين ويعتمدان إلى حدٍ كبير على هياكل تشغيل غير رسمية، مع معدّل تشغيلٍ غير نظامي في العام ٢٠٠٩ يعادل ٩٢,٤٧ و٨٠,٧٤ على التوالي^{٤٧}.

سوق العمل اللبناني قبل العام ٢٠١١

إنّ المعطيات المتعلقة بسوق العمل اللبناني "ضئيلة وغير مكتملة وقديمة ومتناقضة في بعض الحالات"^{٤٨}، ما يعيق الحصول على أرقامٍ تمثيلية. لكن من الممكن تعيين اتجاهاتٍ معينة^{٤٩}. ففي العام ٢٠١١، قبل اندلاع الأزمة السورية، تميّز سوق العمل اللبناني بمعدّلات بطالةٍ تراوحت بين ٦ بالمائة و٢٥ بالمائة^{٥٠}، ووصلت إلى ٣٤ بالمائة بين الشبان اللبنانيين^{٥١}. وعلى الرغم من أنّ الأزمة السورية زادت هذا العدد، إلا أنّ معدّلات البطالة كانت في تزايدٍ أصلاً. في الوقت عينه، كانت معدّلات التشغيل غير النظامي مرتفعةً في لبنان، بوجود حوالي ٥٠ بالمائة من اللبنانيين يعملون في أوضاع غير نظامية. ويعدّ معدل التشغيل غير النظامي أكثر ارتفاعاً في قطاعاتٍ مثل الزراعة والبناء، ما يشير أيضاً إلى قصور الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى العمال^{٥٢}. علاوةً على ذلك، تميّز الاقتصاد اللبناني منذ العام ١٩٩٧ بمعدّلات هجرةٍ مرتفعة (٣٢ بالمائة) بين الأشخاص المهرة. ومقارنةً بهجرة الفئات الأخرى من اللبنانيين، فإنّ معدلهم أعلى بمرتين. كانت مساهمة النساء تاريخياً متواضعة نسبياً في الحياة الاقتصادية في لبنان. لكنّ مساهمتهن لم تكن غائبةً تماماً، وهي في تزايدٍ حالياً. أمّا عمالة الأطفال، فلا توجد إحصاءاتٌ حولها في لبنان، لكنّ أدلةً غير مؤكدة تشير إلى أنّها ظاهرة متواصلة^{٥٣}.

٤٨ مؤسسة التدريب الأوروبية، "سوق العمل وسياسة التشغيل في لبنان"، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٦.

٤٩ إيزابيت لونغنيس، "سوق العمل والحقوق الاجتماعية في لبنان والشرق الأدنى"، كراسات المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، ٢٠١١، متاح على الرابط: <http://ifpo.hypotheses.org/1874> [آخر دخول بتاريخ ١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٥٠ حدّدت دراسةٌ أصدرتها إدارة الإحصاء المركزي في العام ٢٠١١ معدّلات البطالة في لبنان بنسبة ٦ بالمائة. أمّا تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٣، فقد حدّدها بنسبة ١١ بالمائة، كما أنّ مؤسسات حكومية أخرى ومن بينها وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام قدّرت أنّ المعدل يتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمائة. انظر: مؤسسة التدريب الأوروبية، "سوق العمل وسياسة التشغيل في لبنان"، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٣؛ لونغنيس، "سوق العمل والحقوق الاجتماعية في لبنان والشرق الأدنى"، مرجع سابق، ٢٠١١.

٥١ أي الذين تراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٤ عاماً. انظر: 'دعم لبنان'، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٧.

٥٢ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٨.

٥٣ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٩.

٣ الإطار القانوني الجديد المنظم لليد العاملة السورية بعد العام ٢٠١٥

بعد بدء النزاع السوري في العام ٢٠١١، قُدِّرَ العدد الرسمي للسوريين في لبنان في العام ٢٠١١ ما بين ٣٠٠ ألف^{٥٤} إلى ٦٠٠ ألف^{٥٥} شخص، وارتفع العدد حتى بلغ ١,٠٣ مليون في حزيران/يونيو ٢٠١٦.^{٥٦} تختلف هذه الموجة الثالثة من الهجرة عن الموجات السابقة بمظهرين أساسيين. أولاً، السوريون القادمون إلى لبنان كلاجئين لم يهاجروا طواعيةً، فقد أكره النزاع معظمهم على مغادرة بلدهم. ثانياً، تغيّر التركيب السكاني للمهاجرين إلى حدٍّ كبير؛ ففي حين كان السوريون القادمون إلى لبنان في البداية يتألفون من ذكورٍ في سن العمل، بات هذا الجزء من السكان هو الأقلّ تمثيلاً حالياً^{٥٧}. قد يكون أحد تفسيرات هذا التباين أنّ العمال المهاجرين في السابق والمقيمين في لبنان قبل العام ٢٠١١ أحضروا أسرهم بعد بدء النزاع، وتسجّلوا بدورهم بوصفهم لاجئين^{٥٨}. يبدو أنّ عملنا الميداني يؤكّد هذه الفرضية. وقد يكون التفسير الآخر أنّ اللاجئين الذكور الواصلين حديثاً تعمّدوا عدم تسجيل أنفسهم كلاجئين^{٥٩}.

هنالك تقديراتٌ بأنّه بعد عامين من اندلاع النزاع في سوريا، ازدادت قوة العمل السورية في لبنان بين ٣٠ و٥٠ بالمئة^{٦٠}، مشكّلةً قرابة ١٤ بالمئة من إجمالي قوة العمل اللبنانية^{٦١}. قد لا يكون مفاجئاً، نظراً إلى معدلات البطالة والتشغيل غير النظامي المرتفعة والموجودة سابقاً في لبنان، أنّ الحكومة اللبنانية ظلّت حذرةً بصورةٍ ملحوظة في مراقبة حقّ السوريين في العمل^{٦٢} بعد اندلاع النزاع السوري. وبالمثل، أثار سياسيون وبعض التقارير الإعلامية مخاوف من تصاعد المنافسة بين السوريين واللبنانيين في سوق العمل، مع الإشارة إلى ضرورة حماية العمالة اللبنانية. اعتمدت بالتالي سلسلةً من التدخلات تستهدف النزوح السوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في محاولةٍ لإضفاء طابعٍ رسمي على وجود وعمل اللاجئين السوريين في لبنان ومراقبته والحد منه.

لقد أنجز ذلك في ثلاث خطوات. أولاً، دخول السوريين إلى سوق العمل غير محدّدٍ بالقانون - ولم يكن كذلك يوماً، بل بمراسيم وأوامر وتعاميم وزارية. أعلن وزير العمل سجعان قرّي أنّ كافة الأعمال والمهن - نظرياً - التي يمكن أن يقوم بها اللبنانيون ينبغي أن يقوم بها لبنانيون^{٦٣}. وعلى الرغم من هذا، أُعلن اعتباراً من ٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ عن استثناءاتٍ للعمالة السورية في قطاعاتٍ محدّدة على أساس سنوي. أمّا في الوقت الراهن، فقد حُصر^{٦٤} دخول المواطنين السوريين غير المسجلين إلى سوق العمل بقطاعات الزراعة والبناء والبيئة^{٦٥}.

ثانياً، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يجب على السوريين غير المسجلين الراغبين في العمل ضمن هذه القطاعات الحصرية الحصول على "تعهدٍ مسبقٍ بالمسؤولية" من كفيلٍ لبناني يتحمل المسؤولية عن الأفعال القانونية (وبالتالي الجنائية)

٥٤ البنك الدولي، "تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري"، مرجع سابق، ٢٠١٣، ص. ٨٣؛ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٣٤.

٥٥ مشروع تحليل الاحتياجات في سوريا، مرجع سابق، ٢٠١٣، ص. ٤.

٥٦ العدد الفعلي ١.٣٣٥١٣. انظر: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122> [آخر دخول بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٦]. لكنّ العدد الحقيقي للاجئين يُقدَّر بحوالي ١,٥ مليون لاجئ، لأنّ كثيراً من السوريين غير مسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين، الهيئة المسؤولة عن تسجيل اللاجئين (غير الفلسطينيين). انظر: 'دعم لبنان، الإجراءات المنظمة غير النظامية وآليات السمسرة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ٧.

٥٧ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٣٥.

٥٨ الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، "تحليل سوق العمل والتشغيل"، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٦٦.

٥٩ هذا من أجل يظلوا مؤهلين للعمل، لأنهم كلاجئين مسجلين مطالبون بالتوقيع على تعهد بعدم العمل. انظر: الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، "تحليل سوق العمل والتشغيل"، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٤٠.

٦٠ البنك الدولي، "تقييم التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع السوري"، مرجع سابق، ٢٠١٣، ص. ٤؛ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٧.

٦١ منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٣٥؛ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٧. من الجدير بالملاحظة أنّ هذا العدد يستند فقط إلى اللاجئين المسجلين الذين شُح لهم بالعمل إلى حين تطبيق سياسة العام ٢٠١٥. فضلاً عن أنه لا يأخذ عمالة الأطفال بالحسبان.

٦٢ انظر أعلاه، المربع "سوق العمل اللبناني قبل العام ٢٠١١"، ص. ١٠.

٦٣ لدى وزارة العمل صلاحيات استبعاد وظائف ومهن متاحة للأجانب. انظر: لونغيس، هاشم، "العمال الأجانب"، مرجع سابق، ٢٠١٣. تتضمن قائمة هذه المهن: الأعمال الإدارية والمصرفية والتأمينية والتربوية على اختلاف أنواعها؛ الرئيس؛ العميد؛ نائب المدير؛ رئيس الموظفين؛ أمين الصندوق؛ المحاسب؛ السكرتير؛ المستكتب؛ الموثق؛ أمين المحفوظات؛ كمبيوتر؛ المندوب التجاري؛ مندوب التسويق؛ مراقب أشغال؛ أمين مستودع؛ بائع؛ صانع؛ خياط؛ الرّي؛ التمديدات الكهربائية؛ الليكانيين والصيانة؛ أعمال الدهان؛ تركيب الزجاج؛ الحاجب؛ الحارس؛ السائق؛ النادل؛ الخلاق؛ الأعمال الإلكترونية؛ ظاهي مأكولات شرقية؛ المهن الفنية في قطاع البناء ومشتقاته كالتهليط والتوريق وتركيب الجبصين والألومنيوم والحديد والخشب والديكور وما شابه؛ التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية باستثناء تدريس اللغات الأجنبية عند الضرورة؛ الأعمال الهندسية بمختلف الاختصاصات؛ أعمال الحدادة والتنجيد؛ التمريض؛ كافة أنواع الأعمال في الصيدليات ومستودعات الأدوية والمختبرات الطبية؛ أعمال الكيل والمساحة؛ أعمال التجميل؛ الصيد البحري؛ وبصورة عامة كافة الأعمال والمهن والوظائف والحرف وأعمال التدريس التي يتوافر لبنانيون لإشغالها. انظر: رئاسة مجلس الوزراء، القرار ١٦/١٩٧/١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مذكور في نائلة ججعج، "أزمة جوع أم أزمة عمالة مهاجرة؟"، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <http://www.lmcs-lebanon.org/featuredArticle.php?id=42#-ftn1> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٦٤ الحصر يعني السماح للسوريين بدخول تلك القطاعات، لكنّها تقتصر في الوقت عينه عليهم.

٦٥ تلمح الوزارة بفتحة "البيئة" إلى مهن مثل جمع القمامة والعمل المنزلي. أيّها ترجمة حرفية لكلمة بيئة التي تعني فعلياً التنظيف والصيانة. انظر: التنظيم رقم ١٣/٨ الصادر عن وزارة العمل، متاح على الرابط: http://www.labor.gov.lb/layouts/MOL_Application/Cur/%D9%82%... [آخر دخول بتاريخ ٦ تموز/يوليو ٢٠١٦].

- ٦٦ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٢٣.
- ٦٧ من الممكن أن يكفل ربّ عمل أكثر من سوري/سورية وأسرته/أسرتها. بالنسبة إلى الزيارات القصيرة، سيسمح تعهد مسبق بالمسؤولية من قبل ربّ عمل بتصريح إقامة لمدة أقصاها شهر من دون رسوم. أمّا لإقامة مدتها ستة شهور، فيتطلب الأمر تعهداً مسبقاً بالمسؤولية ورسماً مقداره ٢٠٠ دولار لكل من يبلغ الخامسة عشرة وما فوق.
- ٦٨ قبل وضع السياسة موضع التنفيذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
- ٦٩ دعم لبنان، "الإجراءات المنظّمة غير النظامية وآليات السمسة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ١٢.
- ٧٠ أي المملكة المتحدة وألمانيا والكويت والترويج.
- ٧١ انظر: مؤتمر لندن، "إعلان النوايا اللبناني" المقدم من الجمهورية اللبنانية، شباط/فبراير ٢٠١٦، متاح على الرابط: <https://2c8kk1ykog81j8k9p47oglb-wpengine.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/02/Supporting-Syria-the-Region-London-2016-Lebanon-Statement.pdf> [آخر دخول بتاريخ ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦].
- ٧٢ مثل برنامج "الشراء من أجل التقدم" التابع لبرنامج الأغذية العالمي الذي يربط صغار المزارعين بالأسواق.
- ٧٣ لكن ما من أحد، مثلما أوضح ممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، يعلم تفاصيل هذا البرنامج.
- ٧٤ انظر: مؤتمر لندن، مرجع سابق.

للسوريين^{٦٦}. يمكن أن يوقع التعهد المسبق بالمسؤولية مواطن لبناني أو ربّ عمل^{٦٧}.

ثالثاً، يُمتّع المواطنون السوريون المسجلون فعلياً لدى المفوضية العليا^{٦٨} ويستفيدون من خدماتها منعاً باتاً من دخول سوق العمل اللبناني في لبنان. هكذا، يلزمون بتوقيع تعهد بعدم العمل عند تجديد تسجيلهم كل سنتين. من جانب آخر، لا يطلب من الزوجات التوقيع على تعهد بعدم العمل. كذلك، يجب توقيع هذا التعهد لدى كاتب العدل، وهو يفيد كاتفاقي رسمي وملزم وينص على أنّ الشخص لا ينوي البحث عن شغل في لبنان^{٦٩}.

مؤتمر لندن

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نظّمت الأمم المتحدة والبلدان المضيفة^{٧٠} مؤتمراً في لندن تعهد برصد أكثر من أحد عشر مليار دولار لدعم سوريا والمنطقة. ووفقاً لما عُرض في إعلان النوايا، بحثت الحكومة اللبنانية عن طرق لمراجعة شروط الإقامة الحالية وتصاريح العمل. سيتضمن ذلك "تنازلاً دورياً عن رسوم الإقامة وتبسيطاً للمتطلبات الوثائقية، التنازل عن مطلب التعهد بعدم العمل بالنسبة للسوريين، وعن طريق ذلك تسهيل دخول السوريين إلى قطاعات محدّدة من سوق العمل لا ينافسون فيها اللبنانيين مباشرة مثل الزراعة والبناء والقطاعات الكثيفة العمالة"^{٧١}. علاوةً على ذلك، اقترحت الحكومة اللبنانية سلسلةً من التدخلات لتحسين النمو الاقتصادي ستخلق ما مجموعه ٣٠٠ ألف إلى ٣٥٠ ألف فرصة عمل، يمكن تخصيص ٦٠ بالمئة منها للسوريين. وفي ما يتعلق بدخول السوريين القانوني إلى سوق العمل اللبناني، تتضمن هذه التدخلات مشاريع على مستوى البلديات لخلق فرص عمل^{٧٢}، وعلى وجه الخصوص أيضاً برنامج التوظيف المؤقت المدعوم (ستيب). يهدف هذا البرنامج بصورة رئيسية إلى تحفيز الأعمال التجارية لخلق فرص عمل جديدة دائمة بالنسبة إلى العمال اللبنانيين ومؤقتةً بالنسبة إلى العمال السوريين^{٧٣}. إضافةً إلى ذلك، تضمّنت التدخلات السماح للعمال السوريين بجمع اشتراكات الضمان الاجتماعي التي ستوزع عند انتهاء البرنامج وعودتهم السالمة إلى سوريا أو إعادة توطينهم في بلد ثالث^{٧٤}. وعلى الرغم من تتبع ومراجعة التقدم المحرز في برنامج ستيب أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، إلا أنّ المعلومات المتاحة للجمهور ضئيلة.

٤ الديناميات الناجمة عن الإطار القانوني الجديد

يشير العمل الميداني إلى أنّ الإطار التنظيمي القائم أدى إلى تحديات بالنسبة إلى تنظيم الإقامة القانونية للاجئين السوريين، إضافةً إلى دخولهم إلى سوق العمل. فضلاً عن أنّ بحثنا يشير إلى أنّ إضفاء الطابع الرسمي المتزايد ساهم في الإجراءات غير النظامية وغير القانونية، وأحدث أنماطاً مختلفةً من الديناميات المتحدية التي تؤثر على نحوٍ أكثر تحديداً في الحياة اليومية وسبيل العيش. في هذا السياق، يسعى هذا القسم إلى تسليط الضوء على العواقب الأساسية التي جرى تحديدها.

٤.١ التحديات الملازمة للإطار التنظيمي الجديد

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وضعت المديرية العامة للأمن العام - جهاز الاستخبارات الذي ينظّم من بين مهام أخرى دخول الأجانب وإقامتهم ومغادرتهم - فئاتٍ يستطيع السوريون على أساسها تنظيم إقامتهم. هنالك حالياً خياران رئيسيان متاحان للاجئين السوريين الذين يسعون أو يريدون الإقامة لمدةٍ طويلةٍ في لبنان.

الخيار الأول على أساس تسجيلٍ في المفوضية العليا للاجئين. لكنّ المفوضية العليا في لبنان علّقت مؤقتاً منذ ٦ أيار/مايو ٢٠١٥ التسجيلات الجديدة بناءً على طلب الحكومة. وقد طُلب من المسجلين سابقاً التوقيع على تعهّد بعدم العمل يستبعدهم عن سوق العمل. وكتعويضٍ عن ذلك، يتلقّى ٦٥ بالمئة من اللاجئين قسائم أغذية شهرية يوزعها برنامج الأغذية العالمي. تعتمد هذه القسائم على التمويل إلى حدٍ كبير، وتتراوح قيمتها بين ١٣,٥ و ٢٥ دولاراً للشخص الواحد شهرياً، وتقوم على أساس تضرر اللاجئين^{٧٥}. المساعدة الوحيدة الأخرى إلى جانب قسائم الأغذية هي مساعدةٌ نقديةٌ متعددة الأغراض. تبلغ قيمة هذه المساعدة ١٧٧ دولاراً شهرياً للأسرة الواحدة، وتُمنح لـ ١٧ بالمئة من اللاجئين السوريين^{٧٦}.

يقدم المانحون الدوليون هذا التعويض، على الرغم من أنّ تجدر الإشارة إلى أنّ الدعم الدولي لقطاع المعيشة كان في حدوده الدنيا حتى الآن، ما يفضي إلى استبعاد اللاجئين عن سوق العمل مقابل حصولهم على تعويضٍ هزيل. وعلى الرغم من النوايا الحسنة التي قُدّمت أثناء مؤتمر لندن، لم يُحسّد سوى ١٢ مليون دولار في العام ٢٠١٦. ٧٧. يمثل هذا المبلغ ٩ بالمئة من الاستجابة الشاملة البالغة ١٤٣ مليون دولار، ما يجعل من قطاع المعيشة ثاني أخفض قطاع مموّل. وعلى نحوٍ مشابه، لم يُخصص لشبّل العيش إلا ١,٧ بالمئة من إجمالي التمويل الذي تلقتة خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية في العام ٢٠١٦. ٧٨. يوضح أحد المحاورين من منظمةٍ غير حكوميةٍ محليةٍ كبيرة:

أحد الأسباب الرئيسية لكون الدعم الدولي إسمياً هو ممانعة الحكومة اللبنانية للسماح للسوريين بالعمل. يدفع هذا الأمر كثيراً من المانحين المهتمين بالاستثمار في شبّل عيش اللاجئين في لبنان لاستكشاف إمكانياتٍ أخرى، في تركيا

٧٥ دعم لبنان، "الإجراءات المنظّمة غير النظامية وآليات السمسرة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ٧؛ برنامج الأغذية العالمي، "تقرير الوضع شباب/فبراير ٢٠١٦"، متاح على الرابط: <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=10410> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦]؛ هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ٢٠١٦.

٧٦ التنسيق بين الوكالات، "سبل عيش السوريين"، المفوضية العليا للاجئين، ٢٠١٦، متاح على الرابط: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11059> [آخر دخول بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٦].

٧٧ هذا المبلغ أقل حتى من مبلغ ٢١١ مليون دولار المُستلم قرابة الوقت عينه في العام ٢٠١٥. انظر: المرجع عينه، ص. ٢.

٧٨ المرجع عينه.



- ٧٩ مقابلة مع ممثل لمنظمة غير حكومية محلية، بيروت، آب/ أغسطس ٢٠١٦.
- ٨٠ المفوضية العليا للاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف، "تقييم تضرر اللاجئين السوريين في لبنان"، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=9645> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦].
- ٨١ برنامج الأغذية العالمي، "تقرير وضع لبنان: الاستجابة للأزمة السورية"، برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٥، متاح على الرابط: https://www.google.nl/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwiq42uw8_MAhVLVhoKHcPTAH4QFggI_MAE&url=https%3A%2F%2Fdata.unhcr.org%2Fsyrianrefugees%2Fdownload.php%3Fid%3D9670&usg=AFQjCNEGI_hjeEXVmfVaUpIwa4_L9Ah3w&bvm=bv.121421273,d.d2s [آخر دخول بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦]. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٢.
- ٨٢ المفوضية العليا للاجئين، "إجراءات الدخول وتجديد الإقامة الجديدة للسوريين في لبنان (سؤال وجواب)"، المفوضية العليا للاجئين، ٢٠١٦، متاح على الرابط: <https://www.refugees-lebanon.org/en/news/35/qa-on-new-entry--renewal-procedures-for-syrians-in-lebanon> [آخر دخول بتاريخ ١٦ تموز/يوليو ٢٠١٦].
- ٨٣ مقابلة مع مدافع عن حقوق الإنسان، الحازمية، تموز/يوليو ٢٠١٦.
- ٨٤ كما أنه أشار إلى أن الأزمة السورية قللت من ثقة المستثمرين والسياح، إلا أن هذا التأثير كان في حدوده الدنيا.
- ٨٥ مقابلة مع أستاذ مساعد في علم الاقتصاد في الجامعة الأمريكية ببيروت، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.

والأردن على سبيل المثال. ما نراه إذًا أنّ المانحين عينهم يعملون في قضايا الحماية في لبنان، لكنهم يعملون في قضايا سُبل العيش في تركيا"^{٧٩}.

نتيجةً لذلك، يشير تقييم تضرر اللاجئين السوريين الخاص بالمفوضية العليا إلى تدهور صارخ في شروط العيش^{٨٠}، حيث أنّ ٧٠ بالمئة من اللاجئين المسجلين هم دون مستوى خط الفقر اللبناني الذي يعادل ٣,٨٤ دولاراً للفرد يومياً^{٨١}. أمّا الراغبون بفرص تشغيل غير منتظمة بدوام جزئي أو دوام كامل، فلديهم خيار العمل بصورة غير قانونية أو إلغاء تسجيلهم لدى المفوضية العليا. لكنّ إلغاء التسجيل يعني أيضاً فقدان الحصول على شتى الخدمات وأشكال المساعدة التي تقدّمها المفوضية العليا والمنظمات الشريكة في مجالات الرعاية الصحية والحماية والمعيشة^{٨٢}.

لا يزال الخبراء مرتابين بشأن إدخال التعهد بعدم العمل والمدى الذي يمكن أن يحمي به سوق العمل اللبناني، لأنّه "لطالما كان السوق بالنسبة للعمال السوريين غير رسمي ومرتباً إلى أن أصبح فجأةً - ومن دون سابق إنذار - مقيداً جداً من حكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقييده في المقام الأول. إذًا، لماذا 'تنظّمه' الآن؟"^{٨٣} علاوةً على ذلك، يشدّد الخبراء على أنّ القطاعات التي يعمل فيها السوريون لا يرغب فيها اللبنانيون، مفترضين أنّ العمالة السورية لا تهدّد تشغيل اللبنانيين. كما أنّهم يشيرون إلى أنّ سوق العمل اللبناني يستفيد بطريقةٍ ما من العمالة السورية. ذلك أنّ التدفق الكبير للاجئين زاد الطلب، وخلق دفقاً من أموال المساعدات، وأدى إلى ازدياد الإنتاجية لأنّ السوريين قوةً عمل أرخص لا يضطر أرباب العمل اللبنانيين إلى دفع ضرائب ولا ضمانات اجتماعيةٍ عنها^{٨٤}. كذلك، سلّط أستاذ مشهور في علم الاقتصاد أجرى فريقنا معه مقابلةً لصالح هذا التقرير الضوء على أنّه، "فضلاً عن ذلك، لعنّ السوريين الذين افتتحوا أعمالاً تجاريةً قد ساهموا بانخفاض الأسعار في منافسة السوق، إلا أنّ اللبنانيين من الطبقة الوسطى الدنيا استفادوا كذلك من هذا الأمر". وأضاف أنّ:

” تدفق اللاجئين الهائل يفرض ضغوطاً على البيئة والبنى التحتية المحلية والموارد والأمن. لكنّ تأثير اللاجئين على الاقتصاد لم يكن سلبياً. بل إنّه، خلافاً لذلك، كان إيجابياً^{٨٥}.

أثناء كتابة هذا التقرير - ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦ - عمّم رئيس المديرية العامة للأمن العام مذكرةً على جميع مكاتبه تنصّ على أنّه ينبغي استبدال "تعهدٍ بالتقيّد بالقوانين اللبنانية" بالتعهد بعدم العمل، بعد ثمانية عشر شهراً من دعوة المجتمعات المحلية والدولية إلى ذلك. لم تؤكّد المديرية هذا الاستبدال رسمياً، لكنّ عدداً من المحاورين أبلغونا أنّ الإجراء بات ساري المفعول فعلاً، على الرغم من أنّ جميع مكاتب المديرية لا تقوم به بصورة منتظمة. إلا أنّ الفاعلين الأساسيين العاملين ميدانياً والذين أجرينا معهم مقابلات لصالح هذا التقرير لا

٨٦ مقابلة ممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٦.

٨٧ مقابلة مع ممثل للمفوضية العليا للاجئين، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٦.

٨٨ مقابلة مع خبير قانوني مغرب من وزارة العمل، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٦.

يزالون على ما يبدو حذرين من تأثير إلغاء التعهد بعدم العمل. يوضح ممثلٌ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي قائلاً:

” لم يكن للتعهد بعدم العمل تأثيرٌ على أرض الواقع؛ إذ يعمل اللاجئون بصورةٍ غير نظاميةٍ على الرغم من ذلك. كان أشبه بإجراءٍ رمزي باسم الحكومة اللبنانية؛ لا يريدون صراحةً أن يعمل اللاجئون، ويحتاجون إلى مزيدٍ من الدعم للمعيشة، لكنّ من اللاجئين والمجتمع المضيف. بالتالي، إلغاء التعهد هو لفئةٍ رمزية^{٨٦}.

يؤكد ممثلٌ للمفوضية العليا للاجئين أنّ:

” إلغاء التعهد بعدم العمل بالغ الأهمية على المستوى السياسي لأنّه كان غير قانوني: مسموحٌ للاجئين بالعمل ولا يوجد في القانون اللبناني نصٌ يمنعهم - أو يمنع أي أجنبي - من حق الدخول إلى سوق العمل. لكنّ إحلال تعهدٍ بالتقيّد بالقوانين اللبنانية محلّ هذا التعهد يبدو غير ضروري؛ فعلى الأشخاص التقيّد بالقوانين اللبنانية في كلّ الأحوال، وكذلك من دون تعهد. أودّ القول بأنّ الأمور لن تتغيّر كثيراً بالنسبة إلى السوريين. لكن من الصعوبة بمكانٍ تقييم ذلك في الوقت الراهن^{٨٧}.

يتضمّن التقيّد بالقوانين اللبنانية، بالنسبة إلى السوريين الراغبين في دخول سوق العمل بصورةٍ قانونية، الحصول على تصريح عمل. وكما جادلنا سابقاً، فإنّ عدداً ضئيلاً من تصاريح العمل يُمنح سنوياً. يوضح ذلك خبيرٌ قانوني مقرّبٌ من وزارة العمل:

” نادراً ما يمنح الوزير تصاريح عملٍ للسوريين لأنّ الوزارة تفترض أنّهم يكذبون. يقولون إنّهم يعملون في قطاع البيئة، لكنّهم جميعاً يعملون في السوق السوداء لكسب مزيدٍ من المال^{٨٨}.

يفضي هذا الأمر عملياً إلى حلقةٍ مفرغة: ترفض وزارة العمل منح تصاريح للاجئين السوريين، لأنّهم جميعاً في “السوق السوداء” غير الرسمية. وعلى نحوٍ مشابه، يعمل السوريون في القطاع غير الرسمي، لأنّهم لا يستطيعون الحصول على تصاريح عملٍ قانونية. أضاف أحد المحاورين بأنّه حتى لو كانت الوزارة لا تواصل بفاعليةٍ انتهاج سياسةٍ بشأن القيود المفروضة على تصاريح العمل، إلا أنّ نظام تصاريح العمل لا يستوعب على ما يبدو إلا أعداداً ضئيلاً من العمال الأجانب. فزيادة تصاريح العمل الممنوحة إلى مئات الآلاف لا تقتضي تعزيز قدرات وزارة العمل فحسب، بل كذلك مراجعة نظام تصاريح العمل، لأنّه من المرجح أنّ النظام غير مهياً بعد لمثل هذا التغيّر.

- ٨٩ أبلغنا المحاورون أنّ التكاليف تختلف من كاتب عدل إلى آخر، ويبدو أنّ كتاب العدل الذين اتصلنا بهم أكدوا ذلك. وعلى الرغم من وجود تكاليف تقع على عاتق الكفيل بخصوص إيداع ربّ العمل والتأمين وتصريح العمل وتصريح الإقامة، فقد أكد لنا ممثّل عن الأمن العام بأنّ التكاليف المتعلقة بالسوريين تقتصر على كلفة تجديد الإقامة التي تبلغ ٢٠٠ دولار أمريكي. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ السوريين لا يستطيعون طلب كفيل إلا عندما 'يدخلون' إلى لبنان، وليس عندما يكونون أصلاً مقيمين فيه.
- ٩٠ نائلة ججع، "أزمة لجوء أم أزمة عمل مهاجر؟"، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠١٥، متاح على الرابط: <http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=42> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦].
- ٩١ انظر: دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٦.
- ٩٢ انظر كاتلين هامل، ورقة سياسية بشأن إصلاح نظام الكفالة الخاص بـ"عاملات المنازل المهاجرات": نحو نظام بديل للإدارة في لبنان، كفى كفى عنفاً واستغلالاً، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، متاح على الرابط: <http://www.kafa.org.lb/studiespublicationpdf/prpdf47.pdf> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦].
- ٩٣ انظر: دعم لبنان، "لمحة عن فاعلي النوع الاجتماعي والتدخلات في لبنان: بين الانعتاق والإحجاز"، بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٦، ص. ٢١؛ دعم لبنان، "الإجراءات المنظمة غير النظامية وآليات السمسرة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ٩.
- ٩٤ مقابلة مع ممثّل لوزارة العمل، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

أوضح المحاورون أيضاً بأنّ الأمن العام يطلب منهم البحث عن كفيل حين يمسكهم بجرم مخالفتهم للتعهد بعدم العمل. إلا أنّ عواقب مخالفة التعهد بالتقيّد بالقوانين اللبنانية غير واضحة بعد.

أما الخيار الثاني أمام اللاجئين السوريين الراغبين بالإقامة لمدة طويلة، فهو بواسطة تعهد مسبق بالمسؤولية يوقعه مواطن لبناني أو ربّ عمل - كفيل - لدى كاتب عدلٍ بـكلفة تتراوح بين ثلاثين ألف وخمسين ألف ليرة لبنانية^{٨٩}. إذا كان الكفيل ربّ العمل، فإنّ التعهد المسبق بالمسؤولية يلزم الكفيل بـ"طلب تصريح عملي وفقاً للأنظمة، ويفترض مسؤولية الكفيل عن [السوري/السورية] ونشاطاته/نشاطاتها والأعمال التي قد تسبب ضرراً للآخرين أو يكون لها تداعيات أمنية، إضافةً إلى ضمان اتخاذ التدابير الضرورية للقيام بالمعالجة الطبية والإيواء"^{٩٠}. غير أنّ التعهد المسبق بالمسؤولية لا يتضمّن أيّ إشارة إلى حقوق العمال السوريين المتعلقة بالأجور أو ساعات العمل أو ظروفه أو حلّ النزاعات.

علاوةً على ذلك، يربط التعهد المسبق بالمسؤولية على أساس العمل الوضع القانوني للسوري/السورية بشغله/شغلها. هذه الوضعية لا تجعل العامل/العاملة معتمداً/معتمدهً على الكفيل فحسب، بل تجعله/تجعلها عرضةً إلى حدٍ كبير لسوء المعاملة والاستغلال^{٩١}. لطالما انتقد دعاة حقوق الإنسان نظام الكفالة المطبق سابقاً على عاملات المنازل المهاجرات، لأنّه يُفسح مجالاً للاستغلال إضافةً إلى تحويل أعباء مسؤوليات الدولة إلى المنظمات غير الحكومية وفاعلي المجتمع المدني المسؤولين عن الحماية^{٩٢}. إلا أنّ النظام توسّع الآن نظراً لأنّه يطبّق أيضاً على المواطنين السوريين^{٩٣}. يوضح ذلك خبيرٌ قانوني مقرّب من وزارة العمل:

”إنّها أساساً وسيلةً للمحافظة على رقابة صارمة على السوريين. إذ يستطيع الأمن بفرضه نظام الكفالة الحصول على كافة المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمال السوريين. كما أنّ فرض هذا النظام يعني أيضاً أنّ المواطن اللبناني مسؤولٌ قانونياً عنهم [العمال السوريين]. لا يمكن أن يقبل/تقبل أيّ لبناني/لبنانية هذه المسؤولية إن راودته/راودتها أيّ شكوكٍ بمن سيكفونه من السوريين^{٩٤}.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ ربّ العمل الذي سيكفل الشخص المعني سيقوم بذلك في مجالات القطاعات التي حدّتها المراسيم الوزارية. في العام ٢٠١٦، كانت القطاعات الرئيسية هي الزراعة والبناء والبيئة. كذلك، أشار المحاورون إلى أنّ السوريين ذوي التأهيل العلمي العالي محصورون على حدٍ سواء بهذه القطاعات التي لا توقّر لهم فرصاً تكشف أقصى إمكانياتهم. كما أنّهم شدّدوا على الطابع المرتجل إلى حدٍ ما لهذه المراسيم، ما يدفع كثيراً من السوريين إلى التسجيل ضمن إحدى الفئات في حين يكون لديهم وظائف (غير رسمية) في

٩٥ هذا يعني أنّ استثناءات وضعت في العام ٢٠١٣ للسوريين في عددٍ محدودٍ من الوظائف، وبخاصّةٍ في قطاع البناء: المهنة الفنية في قطاع البناء، المندوب التجاري، مندوب التسويق، أمين مستودع، الميكانيك والصيانة، حاجب وحارس، خياطة، مراقب أشغال، حدادة وتنجيد (انظر: قرار وزارة العمل رقم ١٩/١ المركز اللبناني للدراسات، متاح على الرابط: <http://www.lcps-lebanon.org/featuredArticle.php?id=42#-ftn1>)

[آخر دخول بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦]. في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خُصرت أعمالهم في قطاعات (أوسع): الزراعة والبناء والتنظيف. حالياً، حل قطاع البيئة محل قطاع التنظيف، ويمكن النظر إليه بوصفه أوسع من قطاع التنظيف.

٩٦ مقابلة مع ممثلٍ للمفوضية العليا، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.

قطاعاتٍ أخرى. إلا أنّ تدقيقاً أوثق يفترض أنّ المراسيم ليست نتيجة مقارنةٍ متعمدةٍ للحكومة، إذ يبدو أنّها وسّعتها نحو قطاعاتٍ كانت تاريخياً مع ذلك تستقطب العمال السوريين^{٩٥}.

إذاً، يستطيع اللاجئون السوريون الراغبون بالحصول على إقامةٍ لمدةٍ طويلةٍ في لبنان القيام بذلك بالتسجيل إمّا لدى المفوضية العليا أو لدى كفيل. لا يخلق اختيار أحد هذين الخيارين صعوباتٍ فحسب للاجئين السوريين، بل إنّ تصنيفهما بذاته يبدو إشكالياً أيضاً. فبما أنّ الحكومة اللبنانية لم تصدّق اتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ولا بروتوكول العام ١٩٦٧ الخاص بها، فليس هنالك في لبنان وضع لاجئٍ رسمي. أمّا الأشخاص المسجلون لدى المفوضية العليا والذين سيُعتبرون في بلدانٍ أخرى لاجئين، فيُشار إليهم بوصفهم "نازحين"، أو - منذ أن لم يعد مسموحاً للمفوضية العليا تسجيل حالاتٍ جديدة - "أشخاصاً موضع اهتمام". ومنذ وضع فئات الدخول والإقامة الجديدة موضع التنفيذ، اعتُبر اللاجئون الذين يعملون في لبنان مهاجرين. وكما أوضح ممثلٌ للمفوضية العليا:

”تنصّ هذه السياسة على عدم عمل اللاجئين. ما يعني أنّك إذا كنت تعمل، فلست بالتالي لاجئاً - وبخاصّةٍ إذا كنت سورياً في لبنان، في ضوء الهجرة التاريخية^{٩٦}.”

غير أنّ هنالك فارقاً مهماً بين اللاجئين والمهاجرين. إذ لا يمكن استخدام هذين المصطلحين بشكلٍ متبادلٍ، لأنّ ذلك ينطوي على عواقب ذات شأنٍ تتعلّق بالوضع القانوني للاجئين وحقوقهم في العمل وحمايتهم. أي أنّ أولئك الراغبين في دخول سوق العمل اللبناني ينبغي عليهم الحصول على وضعٍ قانوني بوصفهم مهاجرين، أي أنّهم سيخسرون إمكانية الاستفادة من الخدمات وأشكال المساعدة التي تقدمها المفوضية العليا ومنظمات الإغاثة الأخرى. أمّا الذين يختارون الإبقاء على وضعهم كـ"لاجئين تابعين للأمم المتحدة" وما يترتب على ذلك من حماية، فهم مستبعدون من سوق العمل. تعرض هذه السياسة على السوريين الاختيار الصعب بين الحصول على سُبل العيش أو الاستفادة من الحماية والمساعدة (غير الكافيتين).

شدّد كثيرٌ من الخبراء الذين قابلناهم على أنّه ينبغي اعتبار جميع السوريين الهاربين من الحرب والاضطهاد ودخلوا لبنان بعد العام ٢٠١١ لاجئين بمعزلٍ عن وضعهم القانوني.

اللاجئون هم أشخاصٌ غادروا بلدانهم الأصليين بسبب الخوف من التعرّض للاضطهاد أو الصراع أو العنف بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو عضوية مجموعةٍ اجتماعيةٍ محدّدة أو الرأي السياسي. ولا تشكّل عودتهم إلى بلدانهم الأصليين خياراً لأسبابٍ تتعلق بسلامتهم. وهم يحتاجون إلى الحماية الدولية في بلدانٍ أخرى لأنّهم يفتقرون إلى الحماية في بلدانهم. كما أنّ وضعهم القانوني تحدّده اتفاقية العام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها للعام ١٩٦٧، ويحميهم مبدأ

- ٩٧ الفوضية العليا للاجئين، "اللاجئون والمهاجرون (أسئلة شائعة وأجوبة)"، متاح على الرابط: <http://www.unhcr.org/news/latest/2016/3/56e95c676/refugees-migrants-frequently-asked-questions-faqs.html> [آخر دخول بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٦]؛ "مهاجرون مقابل لاجئين"، متاح على الرابط: <http://www.diffen.com/difference/Immigrant-vs-Refugee> [آخر دخول بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٦].
- ٩٨ الفوضية العليا للاجئين، "اللاجئون والمهاجرون (أسئلة شائعة وأجوبة)"، متاح على الرابط: <http://www.unhcr.org/news/latest/2016/3/56e95c676/refugees-migrants-frequently-asked-questions-faqs.html> [آخر دخول بتاريخ ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٦].
- ٩٩ يوهانس فان دير كلاو، "حقوق اللاجئين في أوقات الهجرة المختلطة: تطوّر قضايا الوضع والحماية"، أكسفورد جورنالز، المجلد ٢٨، العدد ٤، مطبوعات جامعة أكسفورد، ٢٠١٠، ص. ٥٩-٨٦، متاح على الرابط: <http://rsq.oxfordjournals.org/content/28/4/59.abstract> [آخر دخول بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٦].
- ١٠٠ التنسيق بين الوكالات، مرجع سابق، ٢٠١٦.
- ١٠١ الفوضية العليا للاجئين، "إجراءات الدخول وتجديد الإقامة الجديدة للسوريين في لبنان (سؤال وجواب)"، مرجع سابق، ٢٠١٦.
- ١٠٢ منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بات ممكناً تجديد الإقامة لمدة ستة شهور بكلفة مئتي دولار لمن يبلغ الخامسة عشر وما فوق.
- ١٠٣ مقابلة مع عاملٍ في منظمة غير حكومية، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.

عدم الإعادة القسرية الذي يحظر طرد اللاجئين أو إعادتهم إلى أوضاع تعرّض حياتهم أو حريتهم للخطر^{٩٧}.

المهاجرون هم أشخاص يسعون إلى اللجوء إلى بلدانٍ أخرى بحثاً عن فرصٍ أفضل. قد يكون ذلك من خلال إيجاد عملٍ أو التعلم أو لمّ شمل الأسرة، لكنّه قد يكون أيضاً من أجل التخفيف من المصاعب الكبيرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو المجاعة أو الفقر المدقع. وعلى الرغم من أنّ أسباب مغادرة المهاجرين لبلدانهم قد تكون مقنعة، إلا أنّ الهجرة غالباً ما تنطوي على عملية طوعية. قد تكون عودتهم إلى بلدانهم شائكة، لكنّ سلامتهم ليست على المحك بصورةٍ تمنع عودتهم. يخضع المهاجرون للقوانين السائدة في بلدان وجهتهم ولا يتمتعون بوضع قانوني خاص. وباستثناء قانون حقوق الإنسان، فإنّهم غير محميين بموجب القانون الدولي^{٩٨}.

من خلال الربط بين حماية اللاجئين وإدارة الهجرة، قيّدت الدول الحصول على اللجوء وحدّت من حقّ حماية اللاجئين الأساسي. فضلاً عن ذلك، لا تأخذ تدابير الدخول والإقامة دائماً بالحسبان الدوافع المختلطة التي تحمل الأشخاص على الهجرة الطوعية (غير الطوعية)، ما يؤدي إلى الحرمان الطالِم من الوصول إلى المناطق والحصول على الحماية^{٩٩}.

٤.٢ نتائج عكسيّة: إجراءات غير نظامية وغير قانونية متزايدة

يُظهر بحثنا الميداني أنّ قيود الإقامة وتصاريح العمل لم تساهم في إضفاء مزيدٍ من الطابع الرسمي على شروط الإقامة والعمل بالنسبة إلى السوريين، بل ساعدت بالأحرى على توسيع ديناميات الإجراءات غير النظامية وغير القانونية. وكما أشرنا آنفاً، يقدّم للاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا والمستبعبدين بالتالي من سوق العمل تعويضاً على هيئة مساعدة غذائية (تعادل ٢٧ دولار للفرد) ومساعدة نقدية متعدّدة الأغراض (١٧٥ دولار). وإذا أخذنا في الحسبان أنّ ١٤ بالمئة فقط من اللاجئين يتلقّون المساعدات الغذائية والنقدية، فهذا يعني أنّ ٨٦ بالمئة من اللاجئين يعوّضون بمبلغٍ أقلّ أو لا يتلقّون أيّ تعويض. في الوقت عينه، يجني اللاجئون غير المسجلين والذين يعملون مبلغاً وسطياً يعادل ١٧٧ دولاراً شهرياً. يُظهر بحثٌ مشتركٌ أجرته وكالات الأمم المتحدة أنّ الأسرة التي تعيش في مستوى خط الفقر تنفق ٦٠٤ دولار شهرياً^{١٠٠}. من الواضح إذاً أنّه من غير الممكن أن يغطّي مقدار المساعدة الغذائية والنقدية ولا متوسط الراتب الشهري للاجئ ولا حتى الجمع بينهما جميع نفقات العيش. فضلاً عن أنّ مقداراً كبيراً من المال يُنقّق مع توقيع تعهدٍ بعدم العمل عند كاتب العدل (حوالي أربعين ألف ليرة لبنانية^{١٠١}) أو تجديد الإقامة (مئتي دولار^{١٠٢}).

ومثلما قال أحد المجيبين: "الأشخاص الذين يريدون أن يكون وضعهم قانونياً لا يستطيعون العمل"^{١٠٣}. ما يؤدي، إلى جانب الحاجة الحتمية إلى العمل، إلى سوق عملٍ تسيطر عليه بصورة رئيسية أشكالٌ غير قانونية وغير نظامية. حيث يقدر ممثلٌ لوزارة العمل أنّ ٩٠ بالمئة من السوريين يعملون في هياكل غير قانونية في لبنان. ووفقاً لعمَلنا

١٤ دعم لبنان، مرجع سابق، ٢٠١٥؛ "الإجراءات المنظّمة غير النظامية وآليات السمسرة والأوضاع غير القانونية"، مرجع سابق، ص. ٧.

١٥ مقابلة مع عامل سوري، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٦ مقابلة مع عامل سوري، المنصورة، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٧ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.

الميداني، يعتمد معظم السوريين وكذلك أرباب عملهم اللبنانيون على قطاع غير رسمي هائل لعقود عمل زائفة وكفلاء زائعين. هكذا، غالباً ما تكون محاولات اتخاذ وضع قانوني - كعامل أو كلاجئ - قائمة على تصاريح غير قانونية، كما يتّضح في بحثنا السابق^{١٤}.

أوضح المحاورون أيضاً أنّ الشركات التي لا ترغب في اللجوء إلى قطاع السوق السوداء غير الرسمي تُكّزه على "طرد موظفيها الذين ليست لديهم إقامة"^{١٥}. إضافة إلى ذلك، أشار كثير من المجيبين إلى أنّ عدم التمكن من الحصول على الإقامة أو المحافظة عليها أو الحصول على تصريح عمل يجعل من الصعب على معظم السوريين في لبنان التنقّل على أساسي قانوني خشية المرور بحواجز التفتيش. كما أنّ عدم امتلاك إقامة لا يعني فقط إبعاد فرص العمل عن السوريين؛ فقد تذكّر كثير من المحاورين اضطرابهم للتخلّي عن وظائفهم لهذا السبب بالذات، وهو أمرٌ بالغ القسوة خاصةً لمن هم في حاجة ماسّة للمال. مثلما يوضح أحد محاورينا وهو عاملٌ سوري مياوم:

” كنت أعمل في المناطق اللبنانية كافة، ولكن لأنّه ليس لدي تصريح إقامة بسبب التنظيمات الجديدة، لم أعد أتقل أو أمتلك حرية التنقل كما في السابق. هنالك كثير من حواجز التفتيش، وإذا أمسكوني من دون وثائق قانونية، سينتهي الأمر بي في السجن لمدة أسبوعٍ على الأقل. لذلك أحاول تجنّب حواجز التفتيش قدر الإمكان، لكنّ ذلك يعني أيضاً أنّ حركتي ستكون محدودةً للغاية. إن كان هنالك أيّ حاجز تفتيش في طريقي إلى العمل، فلن يعود بوسعي الذهاب. هكذا، يتلاشى كثيرٌ من فرص العمل ولا يزال. لكنني لا أستطيع حقاً البقاء من دون عمل، لأنني بغير ذلك لا أستطيع إطعام أسرتي^{١٦}.

أبلغنا عاملون في منظمة غير حكومية بإمكانية امتلاك اللاجئيين بطاقات هوية خاصة، إلا أنّ الأمر لم يؤكّد رسمياً أو يطبّق حتى الآن. وعلى الرغم من أنّ بطاقات الهوية هذه لن تحلّ محلّ تصاريح الإقامة، فقد تُعدّ مُكمّلاً لها وتفيد في تعزيز حرية حركة اللاجئيين. لكنّ بعض القضايا لا تزال غير واضحة:

” لا نعلم إن كانت وزارة الشؤون الاجتماعية قادرةً على إصدار ١٠٣٣٥١٣ بطاقة هوية. لا نعلم إن كانت هذه البطاقات ستمنح للاجئيين المسجلين فحسب أم لغير المسجلين أيضاً. من الناحية المثالية، نحتاج إلى العمل باتجاه حلّ ربما تكون فيه هذه البطاقة بمثابة تصريح عمل في قطاعات الزراعة والبناء والبيئة على الأقل^{١٧}.

من الجدير بالملاحظة أنّ اللجوء إلى السلوك غير القانوني قد يكون كذلك قراراً واعياً. مثلما أوضح صاحب عملٍ سوري:

- ١٠٨ مقابلة مع صاحب عمل سوري، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
 ١٠٩ مقابلة مع فتانٍ سورية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
 ١١٠ مقابلة مع ممثل لمنظمة غير حكومية كبيرة، شاتابلا، تموز/ يوليو ٢٠١٦.
 ١١١ مقابلة مع عامل سابق في منظمة غير حكومية، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٦.
 ١١٢ التنسيق بين الوكالات، مرجع سابق، ٢٠١٦.

”افتتحتُ عملاً مع ابن عمي. إنّه لبناني وزوجتي لبنانية، لذلك سيكون امتلاك عملٍ قانوني سهلاً من الناحية النظرية. لكننا لا نزال غير مسجلين لدى السلطات. فلو فعلنا، لكان علينا دفع نصف دخلنا كضرائب^{١٠٨}.“

كان السلوك غير القانوني وعواقبه بالنسبة إلى معظم شركائنا الذين أجرينا معهم المقابلات القضية الأكثر تحدياً التي غيّرت حياتهم بصورة جذرية في السنتين الماضيتين. وصفت واحدة من محاورنا أنّ ذلك “قلب حياتها رأساً على عقب^{١٠٩}“. إنّ ذلك لا يؤثّر سلبياً على اللاجئين فحسب، بل كذلك على فاعلي المنظمات غير الحكومية. يجادل أحد ممثلي منظمة غير حكومية محلية في أنّ:

”هنالك كثيرٌ من المنظمات غير الحكومية السورية واللبنانية التي تأسست مؤخراً لتغطية حاجات اللاجئين. كانت تعيّن موظفين سوريين مؤهلين، لكنّ معظم الموظفين السوريين غادروا لبنان حالياً. إذا لم يكن بوسعهم جعل وجودهم قانونياً ولا يستطيعون العمل، فكيف سيقون على قيد الحياة هنا؟ لقد تأثّر عمل منظمتنا إلى أبعد الحدود بقيود الإقامة، ليس لأنّه لم يعد لموظفينا أيّ خيارٍ سوى المغادرة فحسب، بل كذلك لأنّ اللبنانيين المؤهلين لا يرغبون في العمل مع المنظمات غير الحكومية المحلية. فمن الأسهل والمنطقي مالياً العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية. لكن ينبغي على السلطات إدراك أنّنا نحن الفاعلين المحليين نتحمّل أعباء كبيرة عليها هي تحمّلها، من حيث تنظيم إقامة السوريين في لبنان. ينبغي عليها أن تدرك أيضاً أنّ إعاقة الفاعلين المحليين بهذه الطريقة لن يحلّ المشكلة؛ بل إنّه سيفاقمها^{١١٠}.“

٤.٣ تبعية متزايدة

ثانياً، يؤدي إضفاء الطابع الرسمي المتزايد إلى تبعية متزايدة في علاقات العمل. وقد تجلّى لنا ذلك بصورة رئيسية بخصوص ثلاث شخصياتٍ مهمّةٍ من “السلطة“: المالك والشاويش والكفيل. أظهر عملنا الميداني أنّ معظم النقود التي يجنيها اللاجئين تُنفق على الإيجارات. فقد أوضح المحاورون أنّ الإيجارات أخفض في أماكن الاستيطان المبنية من الخيام، لاسيما حين تكون “الأرض سيئة^{١١١}“. كما أنّهم أوضحوا أنّ المالكين يميلون لزيادة الإيجارات حين يعلمون أنّ المستأجرين سوريين. معظم اللاجئين السوريين الذين يعملون يقومون بذلك على أساسي غير منتظم^{١١٢}، الأمر الذي يُضاف إلى أعباء دفع الإيجار والخوف من فقدان منازلهم، ويكرههم على العيش في سكنٍ غير لائق. يوضح بؤابُ الأمر كما يلي:

”كنت أعمل بالبناء في سوريا وأحياناً حتى في لبنان. لكنّ العمل بالبناء لم يعد سهلاً كما كان في السابق: قد أعمل

١١٣ مقابلة مع بوابٍ سوري، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.

١١٤ مقابلة مع عاملٍ في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١١٥ دعم لبنان، "الأزمة والتحكم، (في الأمن الرسمي المختلط في لبنان"، بيروت، بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٦.

١١٦ مقابلة مع عاملة سورية، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

ليوم واحدٍ وأبقى من دون عملٍ لشهرٍ كامل. لذلك بدأت العمل كبواب. أكسب فقط ٣٠٠ دولار في الشهر، لكن الأمر أفضل بكثير، فعلى الرغم من أن أسرتي كلها تعيش في غرفةٍ واحدة، لكنني أنا غير مضطرٍ لدفع الإيجار. هذا هو المصروف الأكبر والأهم^{١١٣}.

علاوةً على ذلك، شدّد محاورونا على أنّ المالكين، لاسيّما في أماكن الاستيطان غير الرسمية، يمارسون القوة حين لا يُدفع الإيجار، لأنّ ليس لسكان المخيم مكاناً آخر يرحلون إليه في معظم الأحيان. نتيجةً لذلك، لا يكون رفض المالك خياراً بالنسبة للاجئين، ويستفيد المالكون من ذلك الوضع. يصرّح عامل في منظمة غير حكوميةٍ أنّه:

”ينبغي على اللاجئين الذين يعيشون في خيامٍ أن يدفعوا إيجاراً شهرياً للمالك مقابل مكان الخيمة. لكنّهم لا يستطيعون أحياناً دفع الإيجار. من حين لآخر، وحين يحدث ذلك، يُكره المالكون للاجئين على العمل لصالحهم من دون مقابل، وإن لم يفعلوا ذلك يطردونهم. في الوقت عينه، حين تريد هذه الأسر شراء الطعام يقوم المالك ببيعهم الطعام من متجره على الأرض. وفي حال لم يستطيعوا الدفع يجعلهم يوقّعون على كمبالة. ينتهي الأمر باللاجئين إذاً للدفع لقاء استئجار خيمة، والعمل من دون مقابل، وفوق كلّ ذلك يكونون غارقين في الديون. ومن المستفيد؟ المالك^{١١٤}.”

ثانياً، وصف كثيرٌ من مجيبينا الدور الإشكالي الذي يقوم به الشاويش داخل مكان الاستيطان غير الرسمي. قد يكون الشاويش لبنانياً، لكنّه غالباً ما يكون لاجئاً سورياً، يقوم بدور الوسيط بين المالكين واللاجئين والمنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمن^{١١٥}. فمن جانب، يصفه المحاورون بأنّه شخصٌ يُكره الناس - بمن فيهم الأطفال - في المخيم على العمل بتشغيلهم في المطاعم والمتاجر والمزارع المجاورة. في هذه الحالة، لا يدفع القاطنون الإيجار بل يتقاضون رواتبهم عن طريق الشاويش الذي يأخذ بدوره حصةً منها. أوضحت عاملةٌ مُستتةً أنّ:

”شاويش المخيم هو من يرسلنا إلى المزارع. لقد عقد صفقةً مع المالك بتركنا بموجيها نقوم بالأعمال الزراعية هناك. راتبنا اليومي حوالي ثمانية آلاف ليرة لبنانية. يحصل الشاويش على نقودنا ويأخذ ألفي ليرة مقابل الإيجار. وفي نهاية الموسم يعطينا ستة آلاف ليرة عن اليوم الواحد مضروبةً بعدد أيام عملنا. كما أنّه يملك متجراً صغيراً داخل المخيم، لذلك حين نكون بحاجةٍ لشراء الطعام أو السلع الأخرى يعطينا ما نحتاجه، وفي نهاية الموسم يقتطع هذا المبلغ من رواتبنا ويعطينا البقية^{١١٦}.”

أضافت عاملتان زراعتان:

١١٧ مقابلة مع عاملتين سوريّتين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١١٨ مقابلة مع خبير في قضايا الإقامة المتصلة بالسوريين، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١١٩ مقابلة مع عاملٍ سوريٍّ مُسنٍّ من الحسكة، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٢٠ في الوقت عينه، يشدّد العمال أيضاً أنّه لدى بعضهم (الشاويش) نواباً صادقة تجاه قاطني المخيم، لكنّ المالكيين يضغطون عليهم.

” في هذا المخيم، نستطيع اختيار الطريقة التي نريد أن نعمل بها، سواء من خلال الشاويش أم مع المالك مباشرةً. لكنّ الأمر واحدٌ في النهاية. فإذا عملنا من خلال الشاويش، سيدفع لنا في نهاية الموسم بعد أن يقتطع إيجار الخيمة إضافةً إلى ما ندين له به مقابل الطعام والماء والكهرباء وما شابه. سيدفع لنا إن بقي أيّ مال. أمّا إذا عملنا مع المالك مباشرةً، لأسبوعٍ على سبيل المثال، فسيدفع لنا مقابل يومين^{١١٧}.

ومن جانبٍ آخر، غالباً ما يكون الشاويش أيضاً الشخصية الوحيدة المتحكّمة والفادرة على حماية كثيرٍ من السوريين من الطرد أو من عدم حصولهم على أجورهم، في حين يكون مسؤولاً أيضاً عن توزيع مساعدات المنظمات غير الحكومية. أوضح العاملون في المنظمات غير الحكومية أنّه على الرغم من أنّ معظم اللاجئين يدركون عدم إمكانية إكراههم على العمل، لأنّ الشاويش ”شخصٌ مثلهم“، فقد شدّدوا أيضاً على أنّ الحماية التي توفرها المنظمات غير الحكومية لا تكفي، أو أنّهم لا يستطيعون إيجاد وظائف من دون الشاويش^{١١٨}. أوضح عامل أنّ:

” العمل من خلال الشاويش أكثر أماناً من العمل من خلال المالك، لأنّ هنالك كثيراً من المالكيين يجعلون الناس يعملون لكامل الموسم. وحين يأتي وقت الدفع للناس، يطردون العاملين من دون أن يدفعوا لهم شيئاً^{١١٩}.

يمنح هذا الدور المزدوج الشاويش موقعاً ”تحكيمياً“ متضارباً، ما يخلق علاقات تبعيةً بينه وبين بقية قاطني المخيم^{١٢٠}.

أمّا الشخصية الثالثة في التبعية، فهي الكفيل. لقد أكّد مجيبونا على وجود تضاربٍ سلطوي حين يكون لديهم عملٌ على أساس التعهد المسبق بالمسؤولية. أولاً، لأنّ وضعهم القانوني ووظيفتهم يعتمدان على الكفيل. وثانياً، لأنّ الكفيل يمكن أن يسحب كفاله في أيّ وقت. هذا الأمر يجعل السوريين معتمدين إلى حدٍ كبير على كفيل بطرقٍ عديدة. كذلك، وصف المحاورون صعوبات إيجاد كفيل في المقام الأول. هذا جزئياً بسبب مسؤولية الكفيل القانونية تجاه اللاجئين السوريين وأسره - من الواضح أنّه أمرٌ رادعٌ لكثيرين - وكذلك لأنّ إيجاد كفيلٍ مُكلّفٍ للغاية. التزم معظم المحاورين بالقول بأنّ الكفيل يمكن أن يطلب مبالغ باهظة مقابل توقيع تعهدٍ مسبقٍ بالمسؤولية، تتراوح قيمتها بين مئتي وألف دولار. أوضح مجيب أنّ:

” المتعهدين الذين أعمل لديهم لم يوافقوا على مساعدتي بالكفالة. فأخذت تقرير ابنتي الطبي - الذي يتضمّن

إصابتها بالسرطان - من المستشفى وذهبت إلى الأمن العام لتقديم طلبٍ للحصول على الإقامة بسبب أنّ ابنتي تعالج في لبنان. لكنّهم لم يقبلوا ذلك، قائلين إنّنا نحتاج إلى كفيلٍ أو إلى التسجيل لدى المفوضية العليا للاجئين. حاولت أن أشرح لهم أنّ المفوضية العليا لم تعد تسجّل لاجئين سوريين وأنّ ذلك غير منطقي. ليس بوسعي الدفع للحصول على كفيل كما يفعل آخرون. تتراوح تكلفة الحصول على كفالة في الوقت الحالي وفي أيّ مكانٍ بين ٦٠٠ و ٨٠٠ دولار للشخص^{٣١}.

ليست هذه التكاليف إشكاليةً بالنسبة إلى معظم السوريين فحسب، بل إنّ تكلفة تجديد الإقامة وهي ٢٠٠ دولار مرتين سنوياً تطرح أيضاً بعض الصعوبات:

” لا نملك أنا وأسرّتي أوراقاً قانونية. نستطيع تجديد إقاماتنا مقابل ٢٠٠ دولار لكل واحدٍ منا، لكننا لا نستطيع تحمّل ذلك، ولم يساعدني ربّ عملي على تغطية الرسوم. وحتى لو عرض عليّ أن يكون كفيلي فأنا بحاجةٍ لدفع الرسوم بنفسي. مشكلتي إذاً في مسألة تجديد الإقامة تكمن في الرسوم وليس في الكفيل. وإذا أردت الحصول على الإقامة، فينبغي عليّ أن ادفع ٥٠٠ دولار عني وعن زوجتي، لأنّ هنالك تكاليف إضافية للوثائق المطلوبة وتكلفة وسائل النقل^{٣٢}.

إضافةً إلى ذلك، يبدو أنّ الكفلاء يفلتون من عواقب العمل القسري والاستغلال والتحرّش. يشير المجيبون إلى أنّ الكفيل/الكفيلة يملك/تملك سلطة دفع أجورٍ منخفضة أو عدم دفع أجورٍ على الإطلاق. وفي الوقت عينه، يستطيع/تستطيع الحدّ من حرية السوري في البحث عن شغلٍ في مكانٍ آخر. وصف ذلك عاملٌ مصاب:

” أتيت إلى لبنان أثناء الصيف. وجدت كفيلاً وكنت أعمل تسع ساعاتٍ في اليوم مقابل ١٥ دولاراً يومياً، ثمّ جاء الشتاء، وقال كفيلي بأنّه ليس لديه عمل في الشتاء. طلب مني العودة إلى سوريا، لكنني بطبيعة الحال لم أستطع ذلك ولا أستطيع. لذلك استأجرت غرفةً، ثمّ أنجبت زوجتي طفلاً آخر. لم يعد بوسعي دفع تكاليف الإيجار والولادة معاً، فطردنا المالك مع مولودنا الجديد. عدت إلى كفيلي لأطلب منه عملاً أو مكاناً للإقامة، لكنّه طردني أيضاً. بعد ذلك، وجد لي صديقي عملاً ومسكناً في مزرعةٍ أسريةٍ زراعية. جاء شخصان وسدّوا ديني لمتجرٍ كنت أشتري منه بالدين، واصطحباني مع أسرّتي إلى المزرعة لأعمل وأعيش فيها. بعد بضعة أيام علم وكيلي أنّني أعمل لصالح شخصٍ آخر، فجاء إلينا وطلب منا مغادرة هذه المزرعة قائلاً إنّنا لا نستطيع العمل لصالح أيّ شخصٍ آخر غيره، بما أنّ الكفيل الرسمي. أخبرته الأسرة

- ١٣٣ مقابلة مع عامل سوري مصاب، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٤ التنسيق بين الوكالات، مرجع سابق، ٢٠١٦.
- ١٣٥ مقابلة مع عمال سوريين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٦ هذا ما تؤكدّه على ما يبدو نشرة مطبوعة، انظر: ألف (تحرك من أجل حقوق الإنسان) وباكس، مرجع سابق، ٢٠١٦، ص. ٢٨.
- ١٣٧ مقابلة مع عاملتين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦. يوضح عامل في منظمة غير حكومية أنّ السوريين عُرضة للاستغلال من قبل أي شخص، وليس فقط من قبل شخصيات حكومية أو دائنتين: "أعمل على حالة لبناني يرأس إحدى أهم منظمات حقوق الإنسان في لبنان. وعلى الرغم من حقيقة أنّه نظّم مشروعاً خاصاً للدفاع عن عمالة السوريين، إلا أنّه يبني منزلاً ويستخدم عمالاً سوريين بنصف الراتب المألوف". مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٨ مقابلة مع حربي سوري يعمل في شركة زجاج وألنيوم، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٩ مقابلة مع عمال سوريين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٠ مقابلة مع عاملين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣١ مقابلة مع عمال سوريين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

في المزرعة أنّهم سدّدوا ديني وأجور وسائل النقل وإذا أراد أخذنا فعليه دفع نقودهم، لكنّ الكفيل قال إنّه لا يملك أيّ نقود وأخذنا بالقوة... في اليوم التالي، خطفتني الأسرة وزجّتني في غرفة فارغة. قاموا بتعذيبي ليوم كاملٍ بالماء والكهرباء. وفي نهاية المطاف، أطلقوا النار على قدمي ببندقية صيد وأخذوا بطاقة هويتي وقسيمة دخولي. قالوا لي بأنّهم لن يعيدوا لي وثائقي إذا لم أدفع لهم نقودهم - ما مجموعه ٤٠٠ ألف ليرة لبنانية. ثمّ ألقوني في الشارع. وكان على الجار أخذني إلى المستشفى^{١٣٣}.

غالباً ما وُصفت التبعية لنا أيضاً بالصلة مع تزايد الديون الناشئة عن واقع أنّ كثيراً من الأشخاص يعملون مقابل أجور منخفضة ويتلقّون تعويضاتٍ ضئيلةً من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة يُقدّر متوسط دين الأسرة بـ ٩٤ دولاراً، بما أنّ غالبية الأسر تعيش تحت مستوى خط الفقر^{١٣٤}. أوضح المحاورون أنّ الدائنتين كانوا في كثيرٍ من الأحيان شاويشاً أو مالكاً أو كفيلاً، هددوا بمصادرة أوراق المحاورين القانونية إذا لم يسدّدوا ديونهم^{١٣٥}. يفترض خبراء قابلهناهم أنّ حوالي ٩٠ بالمئة من اللاجئين السوريين في لبنان غارقون في الدين^{١٣٦} وشدّدوا على التأثير السلبي لذلك على الاقتصاد اللبناني، بما أنّ اللاجئين لا يدفعون ضرائب أو ضماناً اجتماعياً.

٤.٤ ظروف العمل القاسية وغير المستقرة

لا يساهم الإطار التنظيمي الجديد في السلوك غير القانوني وتوسيع التبعية فحسب، فانعدام الحضور القانوني والحقّ غير المنظم في العمل والتبعية للكفيل أو الشاويش تجعل السوريين عُرضةً للاستغلال بشكلٍ كبير، ولاسيما في عالم العمل. تصرّح عاملةً بأنّه: "علينا قبول ما لا يُقبل"^{١٣٧}. كما أنّ معظم المحاورين أوضحوا أنّهم عملوا في هياكل عملٍ غير رسمية، من دون تصريح عملٍ وعقدٍ رسمي. يوضح ذلك رئيس فريقٍ في قطاع البناء:

”لديّ عقد عمل مع الشركة، لكنّه ليس عقداً رسمياً: إنّه بيني وبين الشركة فحسب. عادةً ما نرتدي أزياء موحدة، لكنّ وزارة العمل تأتي أحياناً لتفقد الشركات. لذا نبذل ثيابنا ونقول إنّنا نعمل 'بالمياومة'، على أساسٍ مستقل. وإذا لم نفعل ذلك، تجازف الشركة بمواجهة مشكلاتٍ كثيرة لأنّنا لا نملك تصاريح عمل^{١٣٨}.”

علاوةً على ذلك، وصف المحاورون ساعات العمل الطويلة وغير المنتظمة، من دون إنشاء صناديق ما بعد التقاعد. تتكون أجورهم مما "يقارب نصف ما يتقاضاه اللبناني"^{١٣٩}، بل إنّ الأجر يتراوح أحياناً ٥٠٠ و ٨٠٠ ليرة لبنانية في اليوم، مع دفع رواتب غير منظم^{١٤٠}. كذلك، صرح اللاجئون العاملون في الزراعة بأنّهم لا يتلقّون أجورهم إلا في نهاية الموسم^{١٤١}. وعلى غرار معظم العمال المياومين في القطاع غير الرسمي، لم يُشر أيٌّ من مجيبينا إلى استفادتهم من التأمين أو الأرباح. كما أنّ الإجراءات غير النظامية تمهّد الدرب لأرباب العمل

١٣٢ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

١٣٣ مقابلة مع عمال زراعيين سوريين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٣٤ مقابلة مع حربي سوري يعمل في شركة زجاجٍ وألنيوم، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

لممارسة سوء المعاملة. غالباً ما يتعرّض العمال للضرب أو يُكرهون على العمل، حتى في حالة الإصابة أو المرض. وبسبب هياكل العمل غير الرسمية، أوضح معظم مجيبينا أنّه ما من سلطةٍ يرجعون إليها في حال تعرّضهم لسوء المعاملة أو انتهاك حقوقهم. قال عاملٌ في منظمةٍ غير حكومية:

” أعرف فتاةً تعمل في مصنع؛ تعرّضت يدها لإصابةٍ بليغةٍ أثناء العمل، لكنّ أحداً لم يبالٍ بها. وضع المشرفون عليها كحولاً (إيثانول طبي) على الجرح وضّمّوه، لكنّ إصابتها ازدادت سوءاً فيما بعد. كما أنّي أعرف فتاةً أخرى كانت تعمل في مصنع أغذيةٍ معلّبة. تعرّضت لضربٍ مبرحٍ لقولها إنّها اكتشفت حشرات داخل العلب^{١٣٣}.

وأضافت عاملة زراعية سورية:

” منذ بضعة شهور، أصيب جميع من في المخيم بالجرب. جاءت بضع منظماتٍ غير حكومية وقدموا لنا أدوية. ثمّ اكتشفوا أنّ السبب في ذلك هو المبيدات الحشرية التي نستعملها في المزارع. ولا يزال علينا الذهاب إلى العمل على الرغم من مرضنا، بمعزلٍ عن سوء حالتنا، لأننا إذا أضعنا يوماً واحداً، فسيقوم الشاويش بإعطاء عملنا إلى شخصٍ آخر. أو أنّه سيقوم حتى بطردنا من المخيم^{١٣٣}.

٤.٥ ديناميات ضمنية وناجمة

أخيراً، تُظهر السياسة الجديدة وظروف العمل غير المستقرة دينامياتٍ كامنةً متعدّدة الأوجه تؤثر في الحياة اليومية للسوريين. أولاً، تقوم هذه السياسة على دينامياتٍ طبقيةٍ ضمنية. يُظهر العمل الميداني أنّ السوريين المنتمين إلى الطبقتين الدنيا والوسطى الدنيا والذين يكافحون لتأمين معيشتهم تأثّروا بصورةٍ رئيسيةٍ بالمضاعفات السلبية الموصوفة آنفاً. إذ إنّ العمال السوريين الذين يُعتبرون “خبراء” في مجالاتٍ معينة غالباً ما يستطيعون إيجاد كفيل. أوضح ذلك أحد المجيبيين:

” طلبتُ من الشركة التي أعمل فيها أن تصح كفيلاً لي. في البداية أجّلوا ذلك، ثمّ أخبرتهم بأنني سأستقيل إن رفضوا مساعدتي. حينها أخذوني على محمل الجد. أنا حرفيٌّ وقد وضعوا استثناءً للحرفيين أمثالي. في الوقت عينه، هنالك شيء من الثقة لأنني كنت أعمل هناك قبل أن تبدأ الحرب، وهم يعرفونني جيداً. لكنّ كثيراً من السوريين الآخرين في الشركة عينها لم يُقبل طلبهم، لأنّ بعضهم جدّد أو لأنّهم عمالٌ غير مهرة“^{١٣٤}.

- ١٣٥ مقابلة مع فنان سوري، بيروت، تموز/يوليو ٢٠١٦.
- ١٣٦ مقابلة مع صاحب عمل سوري، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٧ مقابلة مع حربي سوري يعمل في شركة زجاج وألنيوم، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٨ تفيد التقارير بأن القيود المفروضة على تنقل الرجال وتشغيلهم تزيد من معدلات العنف في الأسر كما عبّر عن ذلك عاملون في منظمة غير حكومية: "يصبح الرجال عدوانيين [على نحو متزايد] لأنهم لا يستطيعون التنقل أو العمل". مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٣٩ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

كذلك، غالباً ما يكون بوسع كثيرٍ من الخبراء التفاوض على رواتبهم، وهي أعلى بصورة ملحوظة من رواتب العمال غير المهرة، بحيث تبلغ ٨٥٠ دولاراً كحدٍ أقصى. فضلاً عن أنّ رواتبهم تُدفع بصورة منتظمة، ومن ضمنها ساعات العمل الإضافية. وعلى الرغم من عدم استفادتهم من التأمين الطبي، إلا أنّهم واثقون بأنّ أرباب عملهم سيدفعون لهم ما يترتب على العناية الطبية الضرورية إضافةً إلى حصولهم على رواتبهم أثناء تغيبهم. بصورة عامة، لم يواجه كثيرٌ من محاورينا المنتمين إلى الطبقتين الوسطى والوسطى الدنيا معاملةً سيئة. يوضح فنانٌ أنّ "المثقفين مقبولون في المجتمع اللبناني، حتى عند حواجز التفتيش: يشاهدون أنّ ثيابنا حسنة وأننا نحسن التحدث".^{١٣٥}

عبّر السوريون المنتمون إلى الطبقة الوسطى كافةً عن إدراكهم لواقع أنّهم "حالات خاصة"، وأنّ الآخرين، السوريين الأكثر فقراً، يتعرّضون لمعاملةٍ مختلفة. ولكن، وصف كثيرون أنّ الشعور العام باليأس وانعدام الآفاق المستقبلية يجعلهم يفكرون بمغادرة لبنان، كما يتضح من هجرة كثيرين من فاعلي المجتمع المدني في السنة الماضية. أوضح ذلك صاحب عمل سوري:

” كنت أتعامل مع أسواق الذهب والألماس، لكنني هنا في لبنان أملك متجرّاً صغيراً. زوجتي لبنانية ولديّ ما يكفي من المال في حسابي المصرفي، ولذلك حصلت على الإقامة. أعيش بسلام هنا، لكنني بصراحةٍ لا أخطّط للبقاء. لا أستطيع ممارسة مهنتي هنا، ولا أحد يعلم متى سينفجر الوضع.^{١٣٦}

وأضاف سوري آخر:

” لا أرى أيّ مستقبلٍ هنا. أنتظر تحسّن الوضع في سوريا فحسب، بحيث أستطيع العودة إلى وطني. لبنان ملجأ مؤقت بالنسبة لي.^{١٣٧}

ثانياً، تُحقّر السياسات الجديدة ديناميات مختلفة تتعلق بالنوع الاجتماعي. أكّد المجيبون على أنّ قوة العمل السورية في لبنان تكوّنت تقليدياً من الرجال، في حين تساهم النساء حالياً بصورة متزايدة في الحياة الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى أنّه لا يُطلب من زوجات اللاجئيين المسجلين التوقيع على تعهدٍ بعدم العمل، وكذلك لأنّ حرية أزواجهنّ مقيدةٌ بسبب الخوف من عبور حواجز التفتيش.^{١٣٨} أوضح العاملون في المنظمات غير الحكومية أنّه بسبب ذلك، النساء وحتى الأطفال "مُكرهون على القيام بدور الرجال في البحث عن مساعدة المنظمات غير الحكومية وتوفير الدخل".^{١٣٩} وعلى الرغم من أنّ النساء أبلغنا أيضاً بأنّهنّ بدأتنّ أولاً بمبادرات لبيع الأطعمة المنزلية، لكنّ ذلك لم يوفّر لهنّ مالاً كافياً. شدّدت امرأةٌ من أحد أماكن التوطن المبنية من الخيام على أنّ "الناس حين يعلمون

١٤٠ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

١٤١ مقابلة مع عاملتين سوريّتين، وادي البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٤٢ فضلاً عن عدم وجود اختصاص قضائي في لبنان يعالج الاعتداء الجنسي والتحرش في بيئات العمل. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق، ٢٠١٦.

١٤٣ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

١٤٤ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠١٦.

١٤٥ انخفضت النسبة المئوية للأسر التي تعتمد على مصدر واحد للعيش من ٢٠ إلى ٥ بالمئة، (المفوضية العليا للاجئين، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص. ٣٧).

أنّ هذه الوجبات تأتي من المخيم يرفضون هذا الطعام فوراً حتى لو كان من نوعية جيدة أو منخفض السعر. نتيجة لذلك، تُضطر النساء للانضمام إلى قوة العمل من خلال أساليب تشغيل أكثر تقليدية. كما أنّهن يواجهن ظروف عمل قاسية أثناء العمل، وبأجور تتراوح في كثير من الحالات بين ألفين وثلاثة آلاف ليرة لبنانية في اليوم^{١٤٠}. ويؤكدن على أنّ أرباب العمل، لاسيما في الزراعة، يفضّلون تشغيل النساء لأنّهن سيجعلن العمالة أرخص. إضافة إلى أنّ الرجال يفضّلون العمل في أماكن أخرى، بما أنّهم يجنون مالاً أكثر عبر العمل في قطاعات أخرى. صرحت عاملتان بأنّ:

”أتعابنا اليومية تتراوح بين ٦٠٠ و ٨٠٠٠ ليرة لبنانية ويدفعون لنا في نهاية الموسم. لكنّ كثيراً من المالكين لا يدفعون لنا. في الموسم الماضي، عملت لثلاثة شهور ولم يدفعوا لي إلا مئة ألف ليرة. كما أنّ صديقتي عملت لعدة شهور وحين طالبت بنقودها والتي كانت تعادل سبعمئة ألف ليرة، قال لها المالك: 'لا أدين لك بشيء'^{١٤١}.

كذلك، شدّد عاملون في منظمة غير حكومية على أنّ النساء غالباً ما يُكرهن على تحمّل التحرش وحتى الاعتداء الجنسي^{١٤٢}، ويُجبرن بالتالي على ترك أعمالهن. ويبدو أنّ النساء اللواتي يقمن بإعالة أسرهن أكثر عرضة لسوء المعاملة وليس بوسعهنّ ترك العمل، ما يُجبرهنّ على قبول العمل وفق أيّ شرط. أوضح عامل في منظمة غير حكومية أنّ:

”قالت لي إحدى النساء حرفياً: 'جد لي عملاً من فضلك، أو أئني سأرضخ لكنّ ما يطلبه مني ربّ عملي'^{١٤٣}.

على الرغم من ذلك، يدلّ التحرش الجنسي على أنّه موضوع حساس، بما أنّ النساء غالباً ما يخجلن من التحدث بشأنه. فضلاً عن أنّهن غير متأكدات من أنّ السلطات ستتخذ أيّ إجراء، أو أنّهن يخشين انتقام المعتدين. يوضح عامل آخر في منظمة غير حكومية:

”وتفتّ خمس عشرة حالة اغتصاب في منطقة وادي خالد وحدها، حدث كثيرٌ منها في أماكن العمل. يأخذ بعض المالكين النساء الجميلات والأطفال كعبيدٍ للعمل وفعل ما يريدونه بهم. ولا تجرؤ أيّ من الضحايا على التحدث عن ذلك^{١٤٤}.

ثالثاً، ليست النساء وحدهنّ من يتأثرن بالسياسة الجديدة؛ فهي تؤثر أكثر فأكثر في الأطفال أيضاً. تُجبر العواقب المترتبة على ذلك - ومن ضمنها الحركة المحدودة بسبب عدم وجود أوراق نظامية، أو الدخول المحدود أو المنعدم إلى سوق العمل - الأبوين اللاجئين على تنويع مصادر عيشهما^{١٤٥}. يوضح المجيبون أنّهم حين تُسلب فرص العمل من الأبوين، وحين تكون رسوم التعليم المدرسي وحتى تكاليف النقل

- ١٤٦ منذ العام ٢٠١١، تشير البيانات إلى زيادة في هجرة الأطفال واليافعين إلى لبنان، ما يجعل أكثر من ٥٠ بالمئة من اللاجئين تقل أعمارهم عن ٢٤ عاماً. (منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٥).
- ١٤٧ على الرغم من أن لبنان صدّق الاتفاقات الدولية الرئيسية المتعلقة بعمل الأطفال. مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل واتفاقية منظمة العمل الدولي بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل. غير أن هذه الاتفاقات تطالب الحكومات بحماية الأطفال من الاستغلال أو الأعمال الخطرة. (منظمة العمل الدولية، مرجع سابق، ٢٠١٤).
- ١٤٨ مثل اللجنة الوطنية للتوجيه ومنظمة العمل الدولية والأمن العام.
- ١٤٩ لاسيما المرسوم ٨٩٨٧ الذي سنتجّح فيه تعريفات الأعمال الخطرة في عمل الأطفال، مثلما أوضح ممثل لوزارة العمل أثناء اجتماع مجموعة العمل الوطني لسبل العيش، بيروت، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦.
- ١٥٠ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٥١ مقابلة مع عاملتين سوريّتين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٥٢ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، آب/أغسطس ٢٠١٦.

باهظة، لا يجد الأبوان غالباً خياراً آخر سوى إرسال أولادهما إلى العمل، ولاسيما أنّ الأطفال يشكّلون أكثر من خمسين بالمئة من تعداد اللاجئين السوريين^{١٤٦}. في العام ٢٠١٣، أطلقت الحكومة اللبنانية خطة العمل الوطني في محاولةٍ للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال - التي سبقت بالفعل اندلاع الأزمة - بحلول العام ٢٠١٦^{١٤٧}. لكنّ تطور الأزمة السورية لم يسمح بتطبيق هذه الخطة بصورةٍ شاملة، ما دفع وزارة العمل والهيئات ذات الصلة^{١٤٨} إلى مراجعة الخطة في شهر تموز/يوليو ٢٠١٦^{١٤٩} فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية الأخرى مهتمة بمنع التسرب والحدّ من أرقامه، يجادل المحاورون في أنّ مزيداً ومزيداً من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسادسة عشرة - وأصغر من ذلك في بعض الأحيان - يتسربون من المدارس لأنّ آبائهم يحتاجون إلى عونهم مالياً. يشرح ذلك عاملٌ في منظمةٍ غير حكومية:

” سمعت منذ بضعة شهور أنّ ٢٥ طفلاً من المخيم تركوا المدرسة وشرعوا في العمل بالزراعة. وحين سألتهم عن السبب، أخبروني بأنّ عليهم مساعدة أسرهم لأنّه لم يعد لديها ما يكفي من الدخل. هذا ما يحدث حين لا يكون لدى الأسر ما يكفي من المال لإطعامها. بطبيعة الحال، سيضطرون لإرسال أطفالهم إلى العمل^{١٥٠}.”

يبادر الأطفال في بعض الأحيان لمساعدة آبائهم مالياً. أوضح ذلك أحد المحاورين:

” تبلغ ابنة جاري الرابعة عشرة من عمرها وتركت دراستها الثانوية لتشرع في العمل في المزارع. لم تحصل على فرصةٍ مناسبة للدراسة، لأنّها تريد مساعدة أسرته في الحصول على بعض المال^{١٥١}.”

وعلى الرغم من أنّ الأبوين يؤكّدان على أنّهما يرفضان بدايةً الطلب من أطفالهما القيام بذلك، إلا أنّ شخصياتٍ مثل المالك والشاويش تلعب دوراً مهماً في إرسال الأطفال إلى العمل أو إلى التسوّل. يضيف عامل في منظمةٍ غير حكومية:

” وثّقنا عدة حالاتٍ لا يسمح فيها الشاويش للأطفال بالذهاب إلى المدرسة ما لم يكونوا قادرين على تعويض المال الذي كان سيحصل عليه الشاويش لو عمل الأطفال لصالحه بدل الالتحاق بالمدرسة^{١٥٢}.”

لا يُكره الأطفال على العمل في ظروفٍ قاسية - بدنيّةٍ وذهنيّةٍ معاً - فحسب، بل إنهم يُحرمون أيضاً من حقّهم الأساسي في التعليم. حدّر أحد مجيبينا من أنّ ”جيلاً كاملاً سيصبح أمياً إن ظلّوا يتجاهلون حقّ

١٥٣ مقابلة مع عاملتين سوريّتين، البقاع، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٥٤ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، الحازمية، تموز/يوليو ٢٠١٦.

١٥٥ المجلس النرويجي للاجئين، "مستقبل في الميزان: لبنان"، المجلس النرويجي للاجئين، ٢٠١٦، ص. ٧، متاح على الرابط: <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/a-future-in-the-balance-lebanon.pdf> [آخر دخول بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦].

١٥٦ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠١٦.

١٥٧ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، الحازمية، تموز/يوليو ٢٠١٦.

١٥٨ في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦، اكتشفت في جونية شبكة دعارة من ٧٥ سورية احتجزن كإماء جنس. انظر: كريم شاهين، "عشرات السوريات يُكرهن على العبودية الجنسية في منزل لبناني مهجور"، ذا غارديان، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، متاح على الرابط: <http://www.theguardian.com/world/apr/30/syrians-forced-sexual-slavery-lebanon> [آخر دخول بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٦].

الأطفال السوريين في التعليم^{١٥٣}. كذلك، أثار الخبراء المخاوف بشأن معدلات التسرب المتزايدة:

”أخشى من أنّ عمل الأطفال سيزداد، لأنّ أعمار معظم الأطفال حالياً تتراوح بين يومٍ وتسعة أعوام. ولكن بقدر ما تطول الأزمة السورية بقدر ما سيصبح هؤلاء الأطفال أكبر عمراً وأكثر استعداداً للعمل^{١٥٤}.”

وفي الوقت عينه، وصف المحاورون مختلف المبادرات في السياقات الحضرية، من قبيل تنظيم بعض النساء مشاريع للأطفال لتعليمهم مبادئ القراءة وكيفية تنظيف الخضار وتحضيرها للبيع. أبلغنا المحاورون أيضاً أنّ بعض الآباء لجأوا إلى تزويج بناتهم زواجاً مبكراً لأنّ ذلك "يُنقِص عدد الأقواه التي يجب إطعامها"، كما عبّر أحد محاورينا^{١٥٥}. يوضح ذلك عامل في منظمة غير حكومية:

”أعرف حالات زواج مبكّر كثيرة. مرّة، كانت هنالك فتاة زوّجت إلى حين. وحين طلقها زوجها، حاولت العودة إلى أهلها في المخيم، لكنهم لم يسمحوا لها بذلك لأنّهم لا يستطيعون العناية بها، فمضت إلى مخيم آخر. لحسن الحظ، وجدت امرأة لطيفة تولّت إدخالها^{١٥٦}.”

أكد عاملون في منظمات غير حكومية أجرينا معهم مقابلات أنّ عمل الأطفال إشكاليّ بصورة خاصة لأنّ الأطفال غالباً ما يواجهون استغلالاً مضاعفاً؛ أولهما يحدث في العمل، طالما أنّ عمل الأطفال استغلاليّ بالتعريف؛ وثانيهما في البيت، حين يواجههم الأبوان (أو الشاويش) إذا لم يحضروا إلى البيت مالاً كافياً^{١٥٧}.

تساهم التأثيرات الموصوفة آنفاً في نشوء ما يُدعى آليات التلاؤم السلبي. إنّها استراتيجيات قصيرة المدى للتعامل مع المواقف العصبية بطريقه مؤذية. شرح لنا المجيبون أنّهم من أجل التعامل مع الفقر، يلجأ اللاجئون السوريون إلى كافة أنواع "الحلول" المربعة، مثل السوق السوداء وعمل الأطفال وزواج الأطفال المبكّر. تتضمّن استراتيجيات التلاؤم السلبي الأخرى بغاء الضرورة (بوصفه خياراً واعياً أو بوصفه استعباداً جنسياً)^{١٥٨} والهجرة غير الشرعية. أوضح ذلك أحد المجيبين:

”أعيش هنا منذ ست سنوات. وأنا متزوج ولديّ ثلاثة أطفال صغار. غالباً ما كانت زوجتي وأطفالي يأتون من سوريا لزيارتي، لكن منذ أحداث السنة الماضية لم يعد يُسمح لهم بالقدوم، فاتصلت بمهرّب لإحضارهم عبر الحدود بطريقة غير قانونية. دفعت نقوداً كثيرة وهم معي هنا حالياً، على الرغم من أنّ وجودهم غير قانوني وليس لديهم أيّ أوراق. يدرس إثنان من

- ١٥٩ مقابلة مع حربي سوري يعمل في شركة زجاج وألنيوم، بيروت،
حزيران/يونيو ٢٠١٦.
- ١٦٠ مقابلة مع عامل في منظمة غير حكومية، بيروت، حزيران/
يونيو ٢٠١٦.

أطغالي في مدرسة حكومية على الرغم من أنّ وضعهما غير قانوني. دفعت رشوة للمدرسة قيمتها مئة ألف ليرة لبنانية شهرياً. أنا مكره على مخالفة القانون لأنّ الحكومة اللبنانية لم تمنحنا خياراً آخر^{١٥٩}.

إضافةً إلى ذلك، يذكر عاملون في منظمات غير حكومية شبكة متزايدة من السوريين واللبنانيين المتورّطين في تهريب البشر، وبيع الأعضاء أو الاتجار بها، وتهريب واستخدام الأسلحة والمخدرات^{١٦٠}.

يركّز هذا التقرير بصورة خاصة على الإطار التنظيمي القائم والتدابير السياسية التي تطبقها الحكومة اللبنانية وتستهدف اللاجئين السوريين وعواقبها على سُبل عيشهم. ويشير العمل الميداني إلى استخدامٍ ملتبسٍ لمصطلحي "مهاجرين" و"لاجئين"، ولا يقتصر الأمر على أنّ هذين المصطلحين غير قابلين للتبادل في ما بينها، فهذا الخلط يؤدّي إلى وضع مربكٍ وينطوي على عواقب بالنسبة إلى وضع اللاجئين القانوني وحقّهم في العمل وكذلك حمايتهم. فضلاً عن أنّ تقديم مساعدةٍ غذائيةٍ ونقديةٍ لا يكفي لقمة العيش، وكذلك متوسط أجر من يعملون. بل إنّ جمع المساعدة والأجر معاً يبدو غير كافٍ. هكذا، تستتبع قلّة الاعتماد على الذات تبعيةً لشخصياتٍ متحكّمة. كما أنّ فقدان الوضع القانوني - وبالتالي الإنصاف القانوني وتقييد الوصول إلى سوق العمل أو منعه - دفع كثيراً من السوريين إلى هياكل غير قانونية وغير نظامية. نتيجةً لذلك، يُخضع السوريون لظروف عملٍ قاسيةٍ وغير مستقرة، ما يخلق بالتالي فرصاً لسوء المعاملة والاستغلال. أخيراً، يسعى هذا التقرير لتسليط الضوء على الديناميات الضمنية والناجمة التي تؤثر في اللاجئين السوريين من الطبقتين الدنيا والوسطى الدنيا، إضافةً إلى النساء والأطفال.

موجز القول، بوسعنا استنتاج أنّ اعتماد تدابير السياسة الأخيرة في محاولةٍ لإضفاء طابعٍ رسمي على وجود السوريين ومراقبتهم في سوق العمل قد أضيفت إلى الوضع المربك وغير النظامي القائم. تُظهر نتائج بحثنا نشوء حلقةٍ مفرغةٍ من هذه التدابير السياسية، تعرّز الهياكل القائمة من الإجراءات غير النظامية والتبعية والاستغلال. أمّا من حيث المنظور البعيد المدى، فلا يدعو الخبراء بالإجماع إلى خلق فرص عملٍ وسوق منظم وملائم له فحسب - سيستفيد لبنان فيه من أموال الضرائب ويستفيد السوريون من الحماية - بل بخاصةً إلى مقارنةٍ أكثر استناداً إلى حقوق الإنسان.

